

دليل العقول الحائرة في كشف المذاهب المعاصرة

حامد بن عبد الله العلي

الحمد لله ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله ، وصحبه ، وبعد :

فهذه ثلاثة دروس في وريقات مختصرة ، تلقي الضوء على المذاهب المعاصرة ، التي جاءت بلادنا من الغرب الملحد الكافر ، وتعرّف بها تعريفا موجزا ، مع بعض الإشارات بلطيف العبارات إلى فوائد أخرى لها علاقة ، وهو بمثابة مدخل موجز لهذا العلم الذي بحاجة إلى تأليف أوسع ، وكتاب لشتاته أجمع ، فنسأل الله أن ييسر ذلك لاحقا ، ويزيل ما قد يكون دونه عائقا آمين

الدرس الأول :

نشأة المذاهب المعاصرة

عندما نطلق مصطلح المذاهب المعاصرة ، فالمقصود ما ظهر في العصور الأخيرة من مناهج ، وأفكار ، انتشرت في العالم ، وهي في الغالب قد جاءت من الغرب ، وتبلورت بعد عزل الكنيسة عن السيطرة على الفرد ، والمجتمع ، والدولة في أوروبا.

فقد أدى ضلال الكنيسة ، وجهلها ، ومحاربتها للعلم ، والمعرفة ، والعلماء ، وطغيانها السياسي ، والإجتماعي ، إلى فصل الدين عن الحياة ، فالإنطلاق في تفسير الكون ، والإنسان ، والحياة ، بعيدا عن هداية الدين .

المراحل التي مرت بها أوروبا وتشكلت بها المذاهب المعاصرة :

وقد مرت أوروبا بأربع مراحل منذ القرن 14 ميلادي حتى الآن :

المرحلة الأولى : سيطرة الكتلكة ، وهي تعني سيطرة البابا بسلطة إلهية على كل شيء ، فهو يزعم أنه يتكلم بإسم الله تعالى ، كما تعني إمتلاك الكنيسة وحدها حق تفسير الكتاب المقدس ، فلا فرق بين نص الكتاب المقدس ، وأفهام الكنيسة .

المرحلة الثانية : مرحلة اللوثرية الكالفنية ، حيث ظهر مارتن لوثر (1453م . 1546م) ، وبعده كالفن (1509 . 1564) فعارضا تعاليم الكتلكة ، وتمردا على الكنيسة الكاثوليكية ، وحرابا سلطة البابا ، وطالبا بالحرية في بحث الكتاب المقدس ، وأنّ البابا لا يملك وحده حق تفسيره ، ولكنهما بقيا على أن الكتاب المقدس هو وحده مصدر المعرفة .

المرحلة الثالثة : مرحلة عصر التنوير ، أو العصر الإنساني ، بدأ من النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وفيه انطلقت فكرتان :

أولا : إعتداد العقل الغربي بنفسه ، وأنه قادر أن يصوغ كل شيء في حياة الإنسان .

ثانيا : الجرأة في إخضاع كل شيء لسلطان العقل بعيدا عن تأثير الدين .

بمعنى آخر أنه بداية طغيان الإنسان الغربي ، بعد ضلاله الديني ، وأنه بدأ ينظر إلى نفسه أنه إله ، فليس هناك إله فوقه يتقرب إليه ، بل هو نفسه الهدف ، من كل شيء ، وإليه يرجع كل شيء .

ومع إنطلاق العقل الغربي ، في هذه المرحلة والتالية . سنذكرها بعد قليل . بعيدا عن هداية الدين ، صار الجدل الفكري يدور حول العلاقة بين ثلاثة أمور ،

العقل ، والدين ، والطبيعة

وما هو مصدر المعرفة المطلق.

فهذا العصر ، في هذه المرحلة ، سادت فيه الفلسفة المثالية ، التي تجعل العقل مصدر المعرفة المطلق .

المرحلة الرابعة : مرحلة (عصر الوضعية) ، بدأ مع فجر القرن التاسع عشر ، وفي هذا العصر ، نزوع كبير إلى الواقع ، واعتبر فلاسفته أن الحس (الطبيعة) هو الذي له السيادة المطلقة ، فالطبيعة هي المصدر الفريد للمعرفة ،

قالوا : لأن الطبيعة هي التي تصنع عقل الإنسان أصلا ، فالعقل وليد الطبيعة ، وما فيه من معرفة نتاج الطبيعة أصلا ، فالعقل متولد من الوراثة ، و البيئة ، والحياة الإقتصادية ، والإجتماعية .. الخ ، فهي التي تخلق العقل.

والطبيعة هي هذا الواقع والحس ، عالم المادة ، فلا حقيقة لشيء وراء المادة ، ووراء هذا الواقع الحسي ، فالطبيعة هي كل شيء ، هي التي صنعت الإنسان ، وهي التي تنقش في عقله المعرفة ، فعلينا أن لانؤمن إلا بشيء واحد فقط ، هو هذا العالم المادي الذي حولنا .

ومن هنا بدأ ينتشر الإلحاد .

ونلاحظ أن الغرب بدأ أولا بتأليه الكنيسة وشركها ، كما قال تعالى (**اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله و المسيح ابن مريم**) ،

ثم كفروا بها ، فأهّوا العقل ، كما قال تعالى (**أفرأيت من اتخذ إلهه هواه**)

ثم كفروا به ، فاتخذوا الطبيعة والمادة لها ، كما قال تعالى (إن الذين لا يرجون لقاءنا ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها ، والذين هم عن آياتنا غافلون أولئك.. الآية)

الدرس الثاني :

أهم المذاهب المعاصرة

ينبغي أن نعلم أولاً أن جميع المذاهب المعاصرة ، يجمعها إسم العلمانية ، ولهذا نبدأ بتعريفها العلمانية :

العلمانية

التعريف :

العلمانية كلمة منقول بترجمة خاطئة عن : اللادينية أو الدنيوية ، فهي لا علاقة لها بالعلم ، ولكن اختير لها هذا الإصطلاح (العلمانية) تجميلاً لقبحها ،

ومعناها فصل الدين عن الحياة ، وإبقائه حبيسا في ضمير الفرد ، ودور العبادة ، على أنه علاقة خاصة بين معتقد العقيدة الدينية وربّه ، وقد ظهرت في أوروبا منذ القرن السابع عشر ، وانتقلت إلى الشرق في بداية القرن التاسع عشر

ظروف النشأة :

-تحول رجال الكنيسة ، إلى طغاة ، ومستبدين ، وإنحيازهم إلى جانب الإقطاعيين الظلمة ، و الملوك الجائرة.

- محاربة الكنيسة للعلم ، وتسليطها بغير حق على الفكر ،

حتى كانت تشكل محاكمات ، لإتهام المكتشفين بالهرطقة .

- نجاح الثورة الفرنسية : فقد كانت ولادة أول حكومة فرنسية سنة **1789**م ، لا دينية تحكم باسم الشعب ، سبب في إنتشار العلمانية كالنار في الهشيم .

- ظهور مؤلفات انتشرت ونشرت الفكر العلماني ، مثل العقد الاجتماعي الذي يعد إنجيل الثورة الفرنسية ، للمفكر جان جاك روسو سنة **1778** ، وكذلك روح القوانين للمفكر مونتسكيو القوانين ، ورسالة اللاهوت و السياسة ، للمفكر سبينوزا ، وهذا اليهودي يعد رائد العلمانية باعتبارها منهجا للحياة والسلوك ، ومؤلف الدين في حدود العقل لفولتير صاحب القانون الطبيعي ، ثم وليم جودين **1793**م له العدالة السياسية لوليم جودين .

- ظهور نيتشه : وفلسفته التي تزعم بأن الإله قد مات وأن الإنسان الأعلى (السوبر مان) ينبغي أن يحل محله!

الأفكار والمعتقدات:

العلمانيون : أقسام كثيرة جدا ، ذلك أن كل فكر ينطلق من التمرد على الخضوع على تعاليم الدين فهو فكر علماني

ثم هم ينقسمون إلى قسمين :

علمانيون يعتقدون وجوب القضاء على الدين بالكلية مثل الشيوعية.

وعلمانيون يعتقدون ترك الدين وشأنه ما دام لايتدخل في الحياة ، ثم هؤلاء يقول بعضهم أنه قد يكون من المفيد توظيف المعتقدات الدينية في بعض جوانب الحياة بشرط أن يكون ذلك تحت سلطة النهج العلماني .

أقسام العلمانيين بالنسبة للإيمان بالله والرسول :

ثم هم بالنسبة للإيمان بالله والرسول أقسام :

منهم من لا يؤمن بالله تعالى ، وينكر وجوده .

ومنهم من يؤمن بالله تعالى الخالق ، وينكر أنه أرسل الرسل ، ويقول هؤلاء إن الله تعالى جعل في الإنسان العقل الذي يغنيه عن كل هداية .

ومنهم من يؤمن بالله تعالى وبالرسل ولكن يقولون إن الرسل جاؤوا لمن يحتاجهم فقط ، فإذا استغنت البشرية عنهم ، بتطورها ، ومعارفها ، جاز لها أن تعتمد في الهداية على نفسها .

ومنهم من يؤمن بالله تعالى والرسل ، ولكنهم يقولون إنهم جاؤوا بالتعاليم الروحية فقط ، وحتى لو مارسوا مهام الحكم والسياسة وهدوا الناس إلى مبادئ الإقتصاد ، والاجتماع ، وغيرها من جوانب الحياة ، فإنهم فعلوا ذلك من منطلق دنيوية ، لا من منطلق رسالي ، فلا يجب علينا إتباعهم إلا في الجوانب الروحية فقط ، أما غيره فهم لم يلزمونا أصلا بها .

وهذا القسم الأخير هو الذي يكثر في المنتثرين بالعلمانية في بلادنا الإسلامية ، لاسيما إذا كان الجو العام في المجتمع ضدهم ، فليجأون إلى هذه الشبهة ، ليدفعوا عن أنفسهم معرفة التمرد على تعاليم الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ،

وهم بذلك يتعلقون بشبه ساقطة متهافئة ، مردود عليها بأن النبي صلى الله عليه وسلم عندما قام بمهام الحكم والدولة ، وهدى الناس إلى مختلف شؤون الحياة وأمرهم بإتباعه فيها ، كان إنما يمتثل الأوامر القرآنية الصريحة ، ويقول إنه يقوم بمهمة الرسالة بإتباع أوامر المرسل سبحانه ، الذي جاء بهذا الهدى ملزما للناس جميعا ، كما قال (كل أمي يدخلون الجنة إلا من أبي ، قيل ومن أبي يارسول الله ، قال من أطاعني دخل الجنة ، ومن عصاني فقد أبي) .

من أفكار العلمانية :

. الحياة تقوم على أساس دلالة العقل ، والتجربة ، والحس ، الذي لا يخضع للدين ، بل الدين هو الذي يجب أن يخضع للعقل ، والتجربة ، والحس ، وكل شيء وراء الواقع والحس لا يستحق الإهتمام .

. إقامة حاجز بين عالمي الروح والمادة ، بينما الواقع أن بينهما ارتباط وثيق ولكنه خفي في كثير من الأحيان ، لا يراه إلا المؤمنون .

. فصل الدين عن السياسة ، وإقامة الحكم على أساس مادي ، يجعل الدين تباعا وليس متبوعا .
. إعمال مبدأ النفعية على كل شيء في الحياة .

أما مبادئ الذين تمثلوا العلمانية في البلاد الإسلامية ومن بني جلدتنا

. الطعن في شريعة الإسلام ، والقرآن ، والنبوة .

. الزعم بان الإسلام لا يصلح لهذا الزمان ، وهو يصلح طقوسا وشعائر روحية فحسب .

. يقولون : الفقه الإسلامي فقير ، وما فيه مأخوذ عن القانون الروماني ، وليس فيه جانب سياسي يصلح لقيادة المجتمعات ،

. الدعوة إلى التحرر من القيم ، لاسيما قيم المرأة وفق الأسلوب الغربي .

. تشويه الحضارة الإسلامية ، والتاريخ الإسلامي ، وتضخيم حجم الحركات الهدامة فيه ، وترويجها على أنها حركات إصلاح ، وإحياء الحضارات التي قبل الإسلام

الدعوة إلى الإرتباط بالغرب ، وإحقاق الأمة به ، وتقليده في كل شيء ، بما فيه نشر التفسخ الأخلاقي .

التغريب :

التعريف

التغريب هو تيار فكري كبير ذو أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وفنية ، يرمي الى صبغ حياة الأمم بعامة ، والمسلمين بخاصة بالأسلوب الغربي ، وذلك بهدف إلغاء شخصيتهم المستقلة وخصائصهم المتفرده وجعلهم أسرى التبعية الكاملة للحضارة الغربية.

بدأ التغريب في العالم الإسلامي مع ابتعاث بعض المفكرين إلى أوروبا ، أمثال رفاة الطهطاوي الذي ابعث إلى باريس وأقام فيها خمس سنوات 1831/1826م ، وكذلك ابتعث خير الدين التونسي إليها وأقام فيها أربع سنوات 1852 – 1856م ، فعادا يبشران بضرورة بناء المجتمع العربي على أساس أفكار ونهج المجتمعات الغربية.

وبعد ذلك بدأت حركة ترجمة كتب المفكرين الغربيين ، أمثال فولتير ، وروسو ، ومونتسكيو ، لتكريس المفاهيم الأوربية في العقول العربية .

وبعد ذلك أنشأ كرومر كلية فيكتوريا بالإسكندرية لتربية جيل من أبناء النخبة ، نخبة المجتمع ، في أجواء الثقافة الإنجليزية ، ليكونوا أداة المستقبل في نقل ونشر الحضارة الغربية.

ثم ظهرت حركة جمال الدين الأفغاني 1838-1897م ، وبعد الشيخ محمد عبده 1849 – 1905م وكانا على صلة بالمستر بلنت البريطاني ، وكان محمد عبده له صداقة خاصة باللورد كرومر ، وقد عمل محمد عبده على تأويل نصوص الشريعة لتلائم المفاهيم الغربية ،

ومن تلاميذه قاسم أمين 1865 – 1908م وهو تلميذ محمد عبده ، الدعوة الى تحرير المرأة وتمكينها من العمل في الوظائف والأعمال العامة . وذلك عن طريق مؤلفين : تحرير المرأة 1899م ، والمرأة الجديدة 1900م.

ثم جاء السياسي سعد زغلول : الذي صار وزيرا للمعارف سنة 1906م شديد التأثير بآراء محمد عبده وقد نفذ فكرة كرومر القديمة والداعية إلى إنشاء مدرسة للقضاء الشرعي بقصد تطوير الفكر الإسلامي من خلال مؤسسة غير أزهريّة منافسة له.

بعض رموز تيار التغريب القديمة :

1. احمد لطفي السيد 1872 – 1963م ، وكان يدعو إلى الانفصال عن العروبة والإسلام وأن مصر للمصريين ، الضيقة ، وقد تولى شؤون الجامعة المصرية منذ تسلمتها الحكومة المصرية عام 1916م وحتى 1941م تقريبا.

2. طه حسين 1889 – 1973م ، وكان من أبرز دعاة التغريب في العالم الإسلامي ، وقد تلقى علومه على يد المستشرق كايم دور ، وكان أخطر ما كتبه في كتابيه الشعر الجاهلي ، ومستقبل الثقافة في مصر ، فقد صرح بالدعوة إلى إخضاع حتى ما في القرآن لمعايير الثقافة الغربية .

فمثلا : يقول في كتابه الشعر الجاهلي ص26 : للتوراة أن تحدثنا عن ابراهيم وإسماعيل وللقرآن أن يحدثنا أيضا ، ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي.

ويقول بعد ذلك : وقد كانت قريش مستعدة كل الاستعداد لقبول هذه الأسطورة في القرن السابع للمسيح . كما أنه ينفي فيه نسب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أشرف قريش.

3 علي عبد الرزاق : نشر سنة 1925م كتابه الإسلام وأصول الحكم الذي ترجم إلى الانجليزية والأردية ، قرر فيه بأن الإسلام دين فقط وليس دينا ودولة ، وقد حوكم الكتاب ، والمؤلف من قبل هيئة العلماء بالأزهر في 12/08/1925م ، وصدرت ضده إدانة أخرجته من زمرة العلماء .

أهم الأفكار :

يقول لورنس بروان : إن الخطر الحقيقي كامن في نظام الإسلام ، وفي قدرته على التوسع ، والإخضاع وفي حيويته ، إنه الجدار الوحيد في وجه الاستعمار الغربي . ولهذا فلا بد من الدعوة إلى أن يطبع العالم الإسلامي بطابع الغرب الحضاري .

تشجيع فكرة إسلام مشوه يوافق الأنماط الغربية ، ومحو تميّز الشخصية الإسلامية .

الدعوة الى الحرية على أساس المفهوم الغربي ، والتشكيك بتشريعات الإسلام الاجتماعية مثل تعدد الزوجات في الإسلام ، وتحديد الطلاق ، واختلاط الجنسين .

نشر فكرة العالمية والإنسانية ، بديلا عن الرابطة الإسلامية بين الشعوب الإسلامية .

الديمقراطية الغربية :

التعريف

الديمقراطية كلمة يونانية الأصل تتكون من مقطعين «ديموس» و «كراتوس» بمعنى حكم الشعب للشعب أي أن الشعب يحكم نفسه بنفسه .

يقوم المبدأ الديمقراطي على ما يسمى بالحریات الأربع :

1. حرية الرأي.
2. حرية الاعتقاد.
3. حرية التملك.
4. الحرية الشخصية.

والشعب في الفكرة الديمقراطية هو السيد المطلق، وهو صاحب السيادة الذي يملك وحده زمام أمره، وهو غير مسؤول أمام سلطة غير سلطته ، ولهذا هو الذي يشرع القوانين من غير خضوع منه لسلطة أعلى منه ، لا رب معبود ، ولا رسول مرسل ، وبهذا فالشعب هو أيضا الذي ينفذ القوانين التي شرعها.

منطلق الفكرة العلمانية

كان مبدأ إنطلاق الفكرة العلمانية من أمرين :

أحدهما : إلغاء " الحق الإلهي المقدس " الذي كان مفروضا من الكنيسة فيما قبل الثورة الفرنسية ، فقد كانت الكنيسة قد أضفت هذا الحق على السلطة ، فلما قامت الثورة الفرنسية بفكرة الديمقراطية ، أخضعت الحكومة لرقابة الشعب علي تصرفاتها ، وعملت بمبدأ فصل السلطات ، فجعلت الحكومة سلطة تنفيذية فحسب ، لا سلطة تشريعية ..

الثاني : إعطاء الشعب حقوقه " الإنسانية " التي حرم منها أكثر من ألف عام في ظل نظام الإقطاع الذي كان سائدا في أوروبا.

وبهذا يعلم أن الديمقراطية لها شقان :

أحدهما : منع الظلم والإستبداد ، ومنح الشعوب حقوقها ، ومنها المشاركة السياسية ، وهذا الشقّ جاء به الإسلام ، شريطة أن تكون الحقوق تبعا لأحكام الله تعالى .

الشق الثاني : جعل السيادة المطلقة بيد الشعب ، لا يخضع لشريعة الله تعالى ، ولا يلزمه الإنقياد لها .

ذلك أنه لما كانت تلك الثورة على الظلم والإستبداد ، التي انبثقت عنها فكرة الديمقراطية ، منطلقة من غير هدى من الله تعالى ، ومصحوبة بكرهية شديدة لإرث الكنيسة المقيت في الظلم ومحاربة العلم في تلك العصور، إضافة إلى أنه لم يكن يمثل الهدى ، بل هو دين محرف عن دين الحق الذي جاء به عيسى عليه السلام ،

لما كان الأمر كذلك ، تولد من الثورة نظام حكم نقل السيادة المطلقة إلى الشعب ، جاحدا أن لله تعالى شريعة له السيادة المطلقة على العباد ، لأنهم أصلا لم يعرفوا شريعة سوى شريعة الكنيسة المحرفة لرسالة الرسل ،

الشق الأخطر للديمقراطية

وبهذا يعلم أن هذا الشق من الديمقراطية بمفهومها الغربي ما هي سوى التمرد على شريعة الله تعالى ،
والحكم بغير ما أنزل الله تعالى ،

ولئن كانت في إنطلاقتها الأولى في أوروبا صادقت بيئة لا تعرف دينا إلا الدين المحرف الذي كان
سببا لشقاءهم ، فتمردت عليه ، فإن استنساخها إلى بلاد المسلمين ، وبين أيديهم هدى الله الذي
لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ليس سوى تقليد أعمى لا يأتيه إلا من بدل نعمة الله التي
أنعم الله بها عليه .

وقد سمى الله تعالى ، الحاكمين بغير شريعته كافرين ، وظالمين ، وفاسقين ، ومرتدين ، ومتحاكمين إلى
الطاغوت ، ومؤمنين به ، ونفي نفيًا مقرونا بالقسم بربوبته الخاصة المضافة إلى من انزل عليه
الشريعة ، نفى عنهم الإيمان ، وسماههم المبدلين نعمة الله كفرا ، والمتخذين أربابا من دون الله تعالى ،
وجعل إيمان الذين يريدون . حتى لو لم يفعلوا . التحاكم إلى غير شريعة الله تعالى زعما محضا ، وأتهم
المبتغون حكم الجاهلية ، والمشركون بالله تعالى في الحكم ، وسماههم المنافقين ، والمشاقين للرسول ،
والمتبعين غير سبيل المؤمنين .

فهذه خمسة عشر وصفا ، هي أشد الأوصاف ذمًا ، وأعظما جرما ، كلها قد وُصِمَ بها الحكم بغير
ما أنزل الله تعالى .

فليتأمل المؤمن برب الشريعة العلية المطهرة ، التي انزلها نورا على خير الناس ، هدى وشفاء للناس
، فليتأمل هذه الآيات الكريمات :

قال تعالى : (وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) ، وقال : (وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) ، وقال : (وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) ، وقال : (وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكٰفِرُونَ) ، فسمى غير أحكام الله ، أحكام الجاهلية ، وسمى المعرضين عن تحكيم الشريعة مبتغين أحكام الجاهلية ، وإذا كان (أبغض الناس إلى الله تعالى مبتغ في الإسلام سنة الجاهلية) ، خرجه البخاري من حديث ابن عباس ، فكيف بمن يحكم في الناس بحكم الجاهلية؟!

وقال : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا) ، فجعل الذين يريدون التحاكم إلى غير ما أنزل الله تعالى ، غير كافرين بالطاغوت ، وهذا يعني أنهم مؤمنون بالطاغوت ، ولهذا جعل إيمانهم بما أنزل الله تعالى زعما ، ومعلوم أن الكفر بالطاغوت أحد ركني الشهادتين ، فالطاغوت كل ما يتخذ من دون الله تعالى من أرباب ، أو آلهة ، أو أنداد ، وقد قال تعالى : (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنَا عِبْدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِّبِينَ) ، وقال (فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)

وفي هذا بيان واضح أن مراد التحاكم إلى غير ما أنزل الله مؤمنٌ بالطاغوت ، كافرٌ بالله تعالى ، بجانب لما جاءت به الرسل الكرام ، عليهم السلام ، ذلك أن ما أرسلوا به هو الحكم بالكتاب بالحق ، قال تعالى : (فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ).

وقال تعالى : (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا) . فقد وصفهم بالمنافقين

وقال تعالى : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا). وأي مشاققة للرسول صلى الله عليه وسلم أعظم من الإعراض عن شريعته؟! وأي تولٍ لغير سبيل المؤمنين ، أعظم من نبذ التحاكم إلى التنزيل الذي آمن به المؤمنون واتبعوه؟!!

وقال تعالى : (اتخذوا أحمبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهًا واحدًا لآله إلا هو سبحانه عما يشركون) ، ومعلوم أنهم أطاعوا الأحمبار ، والرهبان ، في تحليل ما حرم الله ، وتحريم ما أحل الله تعالى ، فكان ذلك اتخاذهم أحمبارهم ، ورهبانهم ، أربابا من دون الله تعالى ، مع أنهم كانوا يفعلون ذلك تدينا ، وتعظيما لدينهم المحرف ، ظانين أن للأحمبار ، والرهبان ، ذلك الحق ، وليس تحقيرا للدين ، ولا إقصاء له ، ثم سماهم الله تعالى متخذي الأرباب من دون الله تعالى ، فكيف يكون حكم الذين يقصون الشريعة ، من المتحاكمين إلى القوانين الوضعية؟!!

ولهذا قال تعالى : **(ولا يشرك في حكمه أحداً)** ، فسمى المتخذ الطاغوت يتحاكم إليه ، مشركاً بالله تعالى .

وقال تعالى : **(أَمْ تَرَى إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبُورِ * جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا وَنَسَ الْقُرْآنَ)** ، وأعظم نعمة هي الشريعة المنزلة على خير النبيين محمد صلى الله عليه وسلم ، كما قال تعالى : **(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)** ، وقد ذكر الله تعالى هذه الآية بعد أحكام الذكاة ، وتحريم الميتة ، وقرن ذلك بشرك الذبح على الأنصاب ، والإستقسام بالأزلام ، وفيها بيان أنّ النعمة إنّما تمت على هذه الأمة المحرومة ، بشريعتها الشاملة لكل مناحي الحياة ، حتى المآكل والمشرب ، فمن بدل شريعة الله بغيرها ، فقد بدل نعمة الله كفراً وأحل قومه دار البوار .

وقال تعالى : **(إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَىٰ لَهُمْ * ذَلِك بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ)**

فهؤلاء قالوا للذين يكرهون ما نزل الله ، أنهم سيطيعونهم في بعض الأمر ، لاكله ، وقالوا ذلك سرا لا جهرا ، صاروا مرتدين بذلك ، فكيف بالذين يطيعون الكارهين للشريعة من الكفار ، بتبديل الشريعة كلها ، ويفعلون ذلك جهرا لا سرا ، ويتبجحون بذلك زاعمين أن قوانينهم الوضعية عدل ، وصالح ، وإصلاح للبلاد والعباد ؟!

وقال تعالى : **(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)** ، فقد أقسم الله تعالى بروبيته الخاصة على محمد صلى الله عليه وسلم الذي أنزل عليه الشريعة الحاكمة ، وشرفه بكونه المبلغ لها ، الحاكم بها ، الذي قوله حكمٌ ، وفعله حكمٌ ، وإقراره حكمٌ ، يتفرّق الناس على أساس ما جاء به ، إلى الإيمان والكفر ، والهدى والضلال ، والحق والباطل ، والسعيد والشقي ، أقسم عز وجل ، أنّ أحداً لن ينال حقيقة الإيمان حتى يجعل ما يأتي به الرسول صلى الله عليه وسلم ، هو الحكم الفصل في كلّ شيء ، ثم لا يجد في نفسه حرجاً مسلماً بذلك تسليماً ، إذ كان هذا هو معنى الإسلام ، ولهذا ، وبهذا ، صار صلى الله عليه وسلم خير الأولين والآخرين ، ورحمة الله تعالى للناس أجمعين ،

ومعلوم أن دين الإسلام قائم على الإستسلام لأحكام الله تعالى ، والإنياد التام لما أنزله سبحانه ، ولهذا عطف الله تعالى تفرده بالحكم على كلمة التوحيد ، (**وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كَلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**) ، وعطف كلمة التوحيد على تفرده بالحكم وسماه الدين القيم : (**إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ**) ، وهذا مثل قوله تعالى (**وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ**) أي لما كان هو الحكم وإليه الحكم ، حكم أن لا يعبد سواه ، ولهذا قال (**قل أعوذ برب الناس ، ملك الناس ، إله الناس**) ، أي : كون الرب الخالق المدبر ، والملك الحاكم الأمر ، استحق العبادة وحكم أن تكون العبادة له وحده ، وأن من جعلها لغيره ، فهو كافرٌ به سبحانه

ولهذا كان أول أسباب الشقاء ، التي وقعت في الوجود ، الخروج عن حكمه سبحانه ، كما فعل إبليس لعنه الله ، فاستحق اللعنة الأبدية ،

كما كان عنوان السعادة الأبدية طاعة أحكامه ، والخضوع لسلطانه ، وفي الحديث : (**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي ، قالوا : ومن أبي يارسول الله ، قال من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبي**) خرجه البخاري من حديث أبي هريرة

ولهذا قال تعالى : (**يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله**) ، أي لا تقولوا حتى يقول ، ولا تأمروا حتى يأمر ، ولا تفتوا حتى يفتي ، ولا تقطعوا أمرا حتى يكون هو الذي يحكم فيه ويمضي

وسبب هذه العناية العظيمة في القرآن بالحكم بما أنزل الله تعالى ، والتحذير العظيم من تعطيلها أن تعطيلها هو أعظم جريمة تقترف ،

ذلك أنها كما قال العلامة ابن القيم رحمه الله : (**فالشريعة عدل الله بن عباده ، ورحمته بين خلقه ، وظله في أرضه ، وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله صلى الله عليه وسلم ، أتم دلاله وأصدقها ، وهي نوره الذي أبصر به المبصرون ، وهده الذي به اهتدى المهتدون ، وشفاهه التام الذي به دواء كل عليل ، وطريقه المستقيم الذي من استقام عليه في استقام على سواء السبيل ، فهي قرّة العيون ، وحياة القلوب ، ولذة الأرواح ، فهي بها الحياة ، والغذاء ، والدواء ، والنور ، و الشفاء ، والعصمة ، وكل خير في الوجود فإنما هو مستفاد منها ، وحاصل بها ، وكل نقص في الوجود ،**

فسببه من إضاعتها ، ولولا رسوم قد بقيت لخربت الدنيا وطوي العالم ، وهي العصمة للناس وقوام العالم ، وبها يمسك الله السموات والأرض أن تزولا ، فإذا أراد الله سبحانه وتعالى خراب الدنيا وطوي العالم ، رفع إليه ما بقي من رسومها ، فالشريعة التي بعث الله بها رسوله هي عمود العالم ، وقطب الفلاح والسعادة في الدنيا والآخرة .

إذا تبين هذا ، فليُعلم أن ما يُسمى (الديمقراطية) بمعناها الذي أراده مخترعوها ، والدعاة إليها . فقد يُراد بإطلاقها جهلاً أنها ما يُضاد الاستبداد فحسب . هي أعظم مناقضٍ للشريعة ، والداعون إليها ، هم الدعاة إلى أبواب جهنم ، لأنهم هم الداعون إلى رفض الحكم بما أنزل الله تعالى ، المبتغون حكم الجاهلية ، المشركون بالله تعالى في حكمه ، الزاعمون الإيمان المنفي عنهم ، الكافرون ، الظالمون ، الفاسقون ، المرتدون ، المتحاكمون إلى الطاغوت ، المؤمنون به ، المتخذون أرباباً من دون الله ، المبدلون نعمه الله كفراً ، المنافقون ، المشاقون للرسول صلى الله عليه وسلم ، المتبعون غير سبيل المؤمنين .

ذلك أن الديمقراطية تعني إتخاذ أحكام البشر بإعتبار أصوات غالب ممثلهم ، شريعة بديلة عن شريعة الله تعالى ، مهيمنة بأحكامها على الأقوال ، والأفعال ، والأفكار ، وجميع السلوك الإنساني ، والعلاقات الدولية الداخلية ، والخارجية ، لها أن تحل ما حرم الله ، وتحرم ما أحل الله تعالى .

فهي أمّ القوانين التي تخلقها إفكا ، وهي منبع الطواغيت التي تحدثها باطلا ، وهي مصنع الجاهلية المعاصرة التي تصدّ عن سبيل الله تعالى ، وتحارب شريعته .

ومعلوم أن سدنة هذا الدين الجديد ، يقولون إنه لا يُحكم على السلوك الإنساني منفرداً أو مجتمعا في صورة دولة ، بأنه صواب أو خطأ ، فيكون جريمة ، أم سلوكا مباحا ، إلا بقانون ، ولا بد للقانون من مشرّع يشرعه ، ومصدر يُحدثه ، ويُنشئه :

فإما إن يكون مصدره من غير البشر ، وهو الله تعالى ، عند أتباع الرسل .

وإما أن يكون من البشر ، وهذا الأخير لا يخلو :

إما أن يكون من حاكم مستبد ، يفصل في الأمور برأيه ، ويقضي فيها بحكمه وهذه هي الدكتاتورية التي ثارت عليها الشعوب في القرن الماضي ، حتى ساد المذهب الثالث .

وهو أن يكون مصدر التشريع هو حكم الأغلبية بحسب العدّ المحض ، الذي يعدّ الرؤوس ولا يزنها ، فيجعل العاقل الحكيم المصلح ، مساويا للجاهل الأحمق المفسد ، والمؤمن الصالح الأمين ، مكافئا للكافر الفاسق الخائن ، وسيد القوم الشريف سديد الرأي ، معادلا للمرأة التي ربما تكون عاهرة تسعى بفرجها !

فكلهم سواء في ميزان هذا الدين الجديد ، فثُعدّ أصواتهم عدّا فحسب ، ثم يُعرف بأكثر العدّ ، الشرع الذي يجب أن يسيروا عليه ، والنهج الذي يهديهم سواء السبيل!

ولئن قال قائل إن هذا الحمق ، والجهل ، والضلال المبين ، لا يمكن أن يتواطأ عليه العقلاء ، لأنه يعرف بالبداهة فساد ، ويتبين بمنطق الأمور مناقضته للعقل الصريح.

فالجواب أنهم علموا أنه لافرق . في الحقيقة . بين هذا الدين الجديد ، وما قبله ، لأنّ فئة قليلة قادرة على التأثير على الغالب بالترغيب والترهيب ، ستسيطر على عدد الأصوات ، فيصير التشريع بأيديهم ، علموا ذلك ، غير أنهم وجدوا أنّ إبقاء اللعبة التي تُسمّى الديمقراطية ، في ظاهرها تخدع الشعوب ، وتخدّرهم يوم التصويت ، أنفع لهم من المجاهرة بأنهم مستبدون ، يبتغون الاستيلاء والهيمنة بشعارات خداعة.

وهذا يُشبهه . من وجه . ما يسمى الشركات المساهمة ، حيث يظنّ المساهمون أنهم تجار بما يملكون من أسهم في الشركات ، بينما يتحكم في الشركات الكبار الذين يخذرونهم بتلك الخدعة ، حتى يملكوا أموالهم ، كما ملكت تلك الخدعة المسماة الديمقراطية عقولهم وإرادتهم ، ولهذا قال احد المفكرين الغربيين : إنّ أكبر كذبتين في التاريخ هما الديمقراطية ، والشركات المساهمة!

ولهذا كان ما فيهما من الفساد العام ، ومحق البركة من المجتمعات ما فيهما .

والمقصود أنّ سدنة هذا الصنم قالوا : إنّ التشريعات التي تنتج عن حكم الأغلبية ، مقدمة على كلّ حكم آخر حتى شريعة الله تعالى ، وأنها ملزمة للشعوب ، فهي شريعة كاملة ، وأحكام نافذة ، والخارج عليها مجرم ، والمتمرد عليها خائن ، والساعي في تعطيلها مرتد يحكم عليه أحيانا بالإعدام ، أو الحبس المؤبد ، أو النكال الشديد ، ثم جعلوا لهذا الدين خبراء يطوّرونه ، أطلقوا عليهم إسم (فقهاء القانون) كما أطلقوا على آراءهم (الفتوى) ، إمعانا في المضادة لشريعة الله تعالى واستبدالها

بغيرها.

وبهذا يتبين أن هذه القوانين الوضعية ، ترجع إلى أصل عقدي ، هو دين الديمقراطية ، تنبثق منها على أساس اعتقاد أن الحكم بين الناس ، والتشريع لهم ، لا يرجع فيه إلى الله تعالى خالق البشر بل إلى البشر أنفسهم.

والخلاصة أن الديمقراطية بشقها الثاني مناقضة تمام المناقضة لدين الإسلام ، عقيدة وشريعة .

الليبرالية

التعريف

هذا المصطلح الغربي من أشد المصطلحات غموضا ، وقد اختلف معرفوه الغربيون في تعريفه اختلافا كبيرا ، غير أنها كلها ترجع إلى أحد أركان الديمقراطية الغربية ، وهي الحرية ، والحرية بالمفهوم الغربي فحسب ، فهي حرية زائفة ترجع إلى كونها عبودية للغرب حتى في تعريف الحرية!

وبهذا يعلم أن الليبرالية هي وجه آخر من وجوه العلمانية بمعناها العام الذي هو التمرد على الدين والتحلل من الإلتزام به ، ولهذا فمعتقوها يقصدون بها أن يكون الإنسان حراً في أن يفعل ما يشاء ، ويقول ما يشاء ، ويعتقد ما يشاء ، ويحكم بما يشاء ، بدون التقييد بشريعة إلهية ، فالإنسان عند الليبراليين إله نفسه ، وعابد هواه ، غير محكوم بشريعة من الله تعالى ، ولا مأمور من خالقه باتباع منهج إلهي ينظم حياته كلها، كما قال تعالى (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ) الأنعام 162 ، 163 ، وكما قال تعالى (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) الجاثية 18

هل تملك الليبرالية إجابات حاسمة لما يحتاجه الإنسان :

الليبرالية لا تعطيك إجابات حاسمة على الأسئلة التالية مثلا : هل الله موجود ؟ هل هناك حياة بعد الموت أم لا ؟ وهل هناك أنبياء أم لا ؟ وكيف نعبد الله كما يريد منا أن نعبده ؟ وما هو الهدف من

الحياة ؟ وهل النظام الإسلامي حق أم لا ؟ وهل الربا حرام أم حلال ؟ وهل القمار حلال أم حرام ؟ وهل نسمح بالخمر أم نمنعها ، وهل للمرأة أن تتبرج أم تتحجب ، وهل تساوي الرجل في كل شيء أم تختلف معه في بعض الأمور ،

وهل الزنى جريمة أم علاقة شخصية وإشباع لغريزة طبيعية إذا وقعت برضا الطرفين ، وهل القرآن حق أم يشتمل على حق وباطل ، أم كله باطل ، أم كله من تأليف محمد صلى الله عليه وسلم ولا يصلح لهذا الزمان ، وهل سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وحي من الله تعالى فيحب أتباعه فيما يأمر به ، أم مشكوك فيها ، وهل الرسول صلى الله عليه وسلم رسول من الله تعالى أم مصلح اجتماعي ،

وما هي القيم التي تحكم المجتمع ؟ هل هي تعاليم الإسلام أم الحرية المطلقة من كل قيد ، أم حرية مقيدة بقيود من ثقافات غربية أو شرقية ، وما هو نظام العقوبات الذي يكفل الأمن في المجتمع ، هل الحدود الشرعية أم القوانين الجنائية الوضعية ، وهل الإجهاض مسموح أم ممنوع ، وهل الشذوذ الجنسي حق أم باطل ، وهل نسمح بحرية نشر أي شيء أم نمنع نشر الإلحاد والإباحية ، وهل نسمح بالبرامج الجنسية في قنوات الإعلام أم نمنعه ، وهل نعلم الناس القرآن في المدارس على أنه منهج حياتهم كلها ، أم هو كتاب روحي لا علاقة له بالحياة ؟؟؟؟

المبدأ العام الليبرالية :

فالليبرالية ليس عندها جواب تعطيه للناس على هذه الأسئلة ، ومبدؤها العام هو : دعوا الناس كلُّ إله لنفسه ومعبود لهواه ، فهم أحرار في الإجابة على هذه الأسئلة كما يشتهون ويشاؤون ، ولن يحاسبهم رب على شيء في الدنيا ، وليس بعد الموت شيء ، لا حساب ولا ثواب ولا عقاب

مالذي يجب أن يسود المجتمع في المذهب الليبرالي :

وأما ما يجب أن يسود المجتمع من القوانين والأحكام ، فليس هناك سبيل إلا التصويت الديمقراطي ، وبه وحده تعرف القوانين التي تحكم الحياة العامة ، وهو شريعة الناس لا شريعة لهم سواها ، وذلك بجمع أصوات ممثلي الشعب ، فمتى وقعت الأصوات أكثر وجب الحكم بالنتيجة سواء وافقت

حكم الله وخالفته 0

السمة الأساسية للمذهب الليبرالي :

السمة الأساسية للمذهب الليبرالية أن كل شيء في المذهب الليبرالي متغير ، وقابل للجدل والأخذ والردّ حتى أحكام القرآن المحكّمة القطعية ، وإذا تغيرت أصوات الأغلبية تغيرت الأحكام والقيم ، وتبدلت الثوابت بأخرى جديدة ، وهكذا دواليك ، لا يوجد حقّ مطلق في الحياة ، وكل شيء متغير ، ولا يوجد حقيقة مطلقة سوى التغيّر .

إله الليبرالية :

فإذن إله الليبرالية الحاكم على كل شيء بالصواب أو الخطأ ، حرية الإنسان وهواه وعقله وفكره ، وحكم الأغلبية من الأصوات هو القول الفصل في كل شؤون حياة الناس العامة ، سواءً عندهم عارض الشريعة الإلهية ووافقها ، وليس لأحد أن يتقدم بين يدي هذا الحكم بشيء ، ولا يعقب عليه إلا بمثله فقط 0

تناقض الليبرالية :

ومن أقبح تناقضات الليبرالية ، أنه لو صار حكم الأغلبية هو الدين . في الليبرالية السياسية مثلاً . واختار عامة الشعب بحرية الحكم بالإسلام ، واتباع منهج الله تعالى ، والسير على أحكامه العادلة الشاملة الهادية إلى كل خير ، فإن الليبرالية هنا تنزعج انزعاجاً شديداً ، وتشن على هذا الاختيار الشعبي حرباً شعواء ، وتندّد بالشعب وتزدري اختياره إذا اختار الإسلام ، وتطالب بنقض هذا الاختيار وتسميه إرهاباً وتطرفاً وتخلفاً وظلامية ورجعية 100 الخ

كما قال تعالى (وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) الزمر 45 .

فإذا ذكر منهج الله تعالى ، وأراد الناس شريعته اشتمزت قلوب الليبراليين ، وإذا ذكر أيّ منهج آخر ، أو شريعة أخرى ، أو قانون آخر ، إذا هم يستبشرون به ، ويرحبون به أيّما ترحيب ، ولا يترددون

في تأييده.

حكم الاسلام في الليبرالية :

فإذن الليبرالية ماهي إلا وجه آخر للعلمانية التي بنيت أركانها على الإعراض عن شريعة الله تعالى ، والكفر بما أنزل الله تعالى ، والصد عن سبيله ، ومحاربة المصلحين ، وتشجيع المنكرات الأخلاقية ، والضلالات الفكرية ، تحت ذريعة الحرية الزائفة ، والتي هي في حقيقتها طاعة للشيطان وعبودية

له

هذه هي الليبرالية ، وحكمها في الإسلام هو نفس حكم العلمانية سواء بسواء ، لأنها فرع من فروع تلك الشجرة ، ووجه آخر من وجوهها

التعددية

التعريف :

التعددية هي فرع عن الليبرالية التي هي فرع عن العلمانية ، والديمقراطية الغربية تجعل التعددية من صور الحرية التي هي أحد أركانها ، وقد بينا فيما مضى أن الحرية هنا ، حرية زائفة ، يقصد بها العبودية للعقل الغربي في توصيف حتى معنى الحرية .

والتعددية تعني أن يسمح في المجتمع بالاختلاف والتعدد في كل شيء ، حتى لو كان هذا الاختلاف بين الحق والباطل ، بل لا يوجد في التعددية ، حق مطلق ، وباطل مطلق ، ولهذا ترى التعددية أن الاختلاف مهما كان هو في حد ذاته ظاهرة محمودة بإطلاق ، تجب رعايتها ، وتشجيعها ، ومحاربة من يقف في طريقها ،

وحتى لو كان في المجتمع من يعبد إبليس نفسه ، فيجب أن يسمح لهم . في نظر التعددية . بإظهار دعوتهم ، وتمكينهم من دعوة الناس إليها ، ونشر كل ما يزينها ويشجع على إعتناقها ، وعلى

الصعيد السياسي يجب أن يسمح لهم بتأسيس حزب سياسي يحمي معتقداتهم ، ويسمح لهم بنشرها

وكذلك يجب أن يسمح العالم كله بعبور كلِّ العقائد ، والأفكار ، والديانات ، ونشرها عبر المجتمعات من غير حجر ولا تضيق ولا منع .

والعجب من التعددية . كسائر ما يأتي من الغرب الأعور المنافق . أنها عندما يأتي دور الإسلام ، لا يسمح لها بالتعددية ، بل يحارب حربا شعواء ، ويضيق عليه ، كما فعلت فرنسا مع الحجاب ، فإنها عندما رأت انتشار الحجاب في المدارس ، أعلنت حربا على التعددية الثقافية ، بل الحرية الشخصية ،

ومن الأمثلة الأخرى تلك القوانين الغربية التي تحظر مناقشة تاريخ الهلوكوست ، (المذبحة اليهودية المزعومة) ، ولا تسمح هنا بالتعددية في الآراء ، وقد تمت مطاردة عدة مفكرين غربيين قضائيا ، ومنهم من سجن ، لتشكيكهم في صحة ما تزعمه اليهود من وقوع الهلوكوست بالصورة التي وقعت بها .

وهاهي أمريكا تمارس أبشع أنواع التمييز العنصري ضد المسلمين ، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ، وتحذوا حذوها دول أوربية ، ضاربة عرض الحائط بمزاعمها عن التعددية الثقافية !

حكم التعددية

الأصل الجامع لهذا الدين ، وكل دين أرسل الله به المرسلين والنبیین ، أن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين ، أن يُعلوا أحكام هذا الدين ، وهو كلمة الحق ، وأن ينصروه .

وأن يقيموا العدل ، وينصوبوه ، وأن يمنعوا الباطل من العلوِّ والظهور ، وكذا الظلم والفجور .

وأن معيار العلم بالحق والباطل ، إنما هو الوحي ، هو الحق وماذا بعد الحق إلا الضلال ، قال

سبحانه " فَاسْتَقِّمْ كَمَا أَمَرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطَّعُوا "

وذلك أن الله تعالى هو الحق ، وهو ربّ الناس ، ملك الناس ، إله الناس ، له الأمر كلّهُ ، كما له الملك و الخلق كلّهُ ، وقد أقام هذه السموات والأرض على الحق والعدل ، وأنزل به الوحي ، حاكما بين الناس ، وأمر المرسلين والمؤمنين أن يقوموا به في الأرض ، ويجاهدوا في سبيل إقامته ، بالعلم واللسان ، وبالقوة والسنان.

قال تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ * وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ * وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزَاهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ).

وقال تعالى (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ)

وقال تعال : (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ)

فأمر الناس أن يقيموا دين الله وأن يجتمعوا عليه ، ولا يتفرقوا .

والقرآن مليء بالأمر بالاجتماع على الحق ومدحه ، وذم الافتراق عنه والتفرق فيه ، والأمر بجهاد الباطل وأهله ، وقد سماهم أهل الشقاق ، وأهل النفاق ، وأهل الكفر ، أو الفسق والفجور ، وجمع لهم أوصاف الذم وأسماءه.

هذا هو الأصل العظيم الجامع ، المعلوم من الدين بالضرورة ، من دفعه كفر وارتد ، يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه بإتفاق العلماء .

وعلى هذا الأصل أقيمت شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الإسلام ، بل جعل النظام السياسي كله قائما على هذا الأصل ، فمقصوده إظهار الحق الذي تحمله الأمة بالوحي ، إظهاره أي جعله ظاهرا بالقوة والعلو ، بين المؤمنين ، وعلى الأرض كلها بجهاد الطلب .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

" وإذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي ؛ فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو الأمر بالمعروف والنهي الذي بعثه به هو النهي عن المنكر وهذا نعت النبي والمؤمنين ؛ كما قال تعالى : { **والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر** }

وهذا واجب على كل مسلم قادر وهو فرض على الكفاية وبصير فرض عين على القادر الذي لم يتم به غيره والقدرة هو السلطان والولاية فذوو السلطان أقدر من غيرهم ؛ وعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم .

فإن مناط الوجوب هو القدرة ؛ فيجب على كل إنسان بحسب قدرته قال تعالى : { **فاتقوا الله ما استطعتم** }

وجميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سواء في ذلك ولاية الحرب الكبرى : مثل نيابة السلطنة والصغرى مثل ولاية الشرطة : وولاية الحكم ؛ أو ولاية المال وهي ولاية الدواوين المالية ؛ وولاية الحسبة .

لكن من المتولين من يكون بمنزلة الشاهد المؤمن ؛ والمطلوب منه الصدق ؛ مثل الشهود عند الحاكم ؛ ومثل صاحب الديوان الذي وظيفته أن يكتب المستخرج والمصروف ؛ والنقيب والعريف الذي وظيفته إخبار ذي الأمر بالأحوال .

ومنهم من يكون بمنزلة الأمين المطاع ؛ والمطلوب منه العدل مثل الأمير والحاكم واحتسب وبالصدق في كل الأخبار والعدل في الإنشاء من الأقوال والأعمال : تصلح جميع الأحوال وهما قرينان كما قال تعالى : { **وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا** } { وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر الظلمة : " { من صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ؛ ولا يرد علي الحوض ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه : وسيرد علي الحوض } "

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " { عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي

إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً {

ولهذا قال سبحانه وتعالى : { هل أنبئكم على من تنزل الشياطين } { تنزل على كل أفك أثيم }
وقال : " { لنسفن بالناصية } { ناصية كاذبة خاطئة } . مجموع الفتاوى 65/28

وكل هذا قد اتفقت عليه المذاهب الإسلامية من أهل السنة والجماعة .

***غير أن هذا لا يعني أنه ليس في الإسلام مساحة لتعدد الآراء ، والتسامح في الخلاف ، مادام ذلك لا يكون في دائرة المحكمات ، والثوابت .

فالتعددية إن أريد بها هذا فهي من الحق نفسه .

ولهذا لم يكن عند أحد من العلماء تعارض بين ما أمر الله به من إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المکر ، وبين القاعدة المشهورة : أنه لا إنكار في المسائل الاجتهادية ، لان الله تعالى شاء بحكمته أن يكون فيما أنزل محكمات هنّ أمّ الكتاب ، يجتمع عليها أهل الحق ولا يتفرقون ، ومتشابهات يجري وقد يسوغ فيها اختلاف النظر والاجتهاد ، ولهذا صح في الحديث : (إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله اجر) ،

ولهذا ذكر من ذكر من العلماء أنه لا يجوز للحاكم أن يلزم الناس في مسائل الاجتهاد برأيه ،

قال شيخ الإسلام جواباً على سؤال هل يلزم ولي الأمر الناس بمذهبه في مسائل الاجتهاد :

فَأَجَابَ : لَيْسَ لَهُ مَنَعُ النَّاسِ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ وَلَا مِنْ نَظَائِرِهِ مِمَّا يَسُوغُ فِيهِ الاجْتِهَادُ وَلَيْسَ مَعَهُ بِالْمَنَعِ نَصٌّ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ وَلَا إِجْمَاعٍ وَلَا مَا هُوَ فِي مَعْنَى ذَلِكَ ؛ لَا سِيَّمَا وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى جَوَازِ مِثْلِ ذَلِكَ وَهُوَ مِمَّا يَعْمَلُ بِهِ عَامَّةُ الْمُسْلِمِينَ فِي عَامَّةِ الْأَمْصَارِ . وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْحَاكِمَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْقُضَ حُكْمَ غَيْرِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَلَا لِلْعَالِمِ وَالْمُفْتِي أَنْ يُلْزِمَ النَّاسَ بِاتِّبَاعِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ ؛ وَهَذَا لَمَّا اسْتَشَارَ الرَّشِيدُ مَالِكًا أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى " مُوْطِئِهِ " فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ . وَقَالَ : إِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَفَرَّقُوا فِي الْأَمْصَارِ وَقَدْ أَخَذَ كُلُّ قَوْمٍ

مِنَ الْعِلْمِ مَا بَلَغَهُمْ . وَصَنَّفَ رَجُلٌ كِتَابًا فِي الْاِخْتِلَافِ فَقَالَ أَحْمَدُ : لَا تُسَمِّهِ " كِتَابَ الْاِخْتِلَافِ " وَلَكِنْ سَمِّهِ " كِتَابَ السُّعَةِ " . وَهَذَا كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ : إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ وَاِخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةٌ وَاسِعَةٌ .

وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ : مَا يَسْرُنِي أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَخْتَلِفُوا ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى قَوْلٍ فَخَالَفَهُمْ رَجُلٌ كَانَ ضَالًّا وَإِذَا اِخْتَلَفُوا فَأَخَذَ رَجُلٌ بِقَوْلِ هَذَا وَرَجُلٌ بِقَوْلِ هَذَا كَانَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً .

وَكَذَلِكَ قَالَ غَيْرُ مَالِكٍ مِنَ الْأئِمَّةِ : لَيْسَ لِلْفَقِيهِ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى مَذْهَبِهِ .

وَهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ الْمُصَنِّفُونَ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ ؛ إِنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الاجْتِهَادِيَّةِ لَا تُنْكَرُ بِالْيَدِ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُلْزِمَ النَّاسَ بِاتِّبَاعِهِ فِيهَا ؛

وَلَكِنْ يَتَكَلَّمُ فِيهَا بِالْحُجَجِ الْعِلْمِيَّةِ فَمَنْ تَبَيَّنَ لَهُ صِحَّةُ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ تَبَعَهُ وَمَنْ قَلَّدَ أَهْلَ الْقَوْلِ الْآخَرَ فَلَا إِنكَارَ عَلَيْهِ .

وَنظَائِرُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ كَثِيرَةٌ : مِثْلَ تَنَازُعِ النَّاسِ فِي بَيْعِ الْبَاقِلَا الْأَخْضَرِ فِي قِشْرَتِهِ وَفِي بَيْعِ الْمَقَاتِي وَجُمْلَةً وَاحِدَةً وَبَيْعِ الْمُعَاطَاةِ وَالسَّلَمِ الْحَالِ وَاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ بَعْدَ وَقُوعِ النَّجَاسَةِ فِيهِ إِذَا لَمْ تُغَيَّرْهُ وَالتَّوَضُّؤِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ وَالنِّسَاءِ وَخُرُوجِ النَّجَاسَاتِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ وَالْقَهْقَهَةِ وَتَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ ذَلِكَ وَالْقِرَاءَةِ بِالْبِسْمَلَةِ سِرًّا أَوْ جَهْرًا وَتَرْكِ ذَلِكَ .

وَتَنْجِيسِ بَوْلٍ مَا يُؤَكَّلُ لِحَمُّهُ وَرَوْنِهِ أَوْ الْقَوْلِ بِطَهَارَةِ ذَلِكَ وَبَيْعِ الْأَعْيَانِ الْعَائِبَةِ بِالصِّفَةِ وَتَرْكِ ذَلِكَ .

وَالْتِيْمُ بِضَرْبَةٍ أَوْ ضَرْبَتَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ أَوْ الْمِرْفَقَيْنِ وَالتَّيْمُّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَوْ لَوْفَتِ كُلِّ صَلَاةٍ أَوْ الْاِكْتِفَاءُ بِتِيْمُّمٍ وَاحِدٍ وَقَبُولِ شَهَادَةِ أَهْلِ الدِّمَّةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ أَوْ الْمَنْعُ مِنْ قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ "

مجموع الفتاوى 81.79/30

***كما أن الإسلام لا يعاقب على الخطأ في غير المسائل الجلييلة والمحكمات ، مادام المخطئ متأولا ، ولهذا أقرّ عبر عصور الإسلام ، الخلاف بين المذاهب الفقهية ، في مسائل لا تخصي ، وكثير منها الخطأ فيها واضح ، لمخالفته النص ، غير أنه لما كان ذلك في مسائل الفروع العمليّة ، أو

في مسائل دقيقة يعذر فيها المخطئ بتأويل ، فقد أقر فيها تعدد الآراء ، واختلاف المذاهب .

***وكذا إن أريد بالتعددية ، التعددية السياسية المحضنة ، أعني التي هي سياسة مصالح الأمة في هدى الشريعة ، كالأخذ بنظام سياسي يسمح بتداول السلطة بين أحزاب ، في نظام سياسي قائم على الشرع ، فتكون الأحزاب المتعددة تطرح حلولاً للمشكلات الحياتية ، لا يخرج كل حزب منها ، عن الالتزام بأحكام الشريعة ، في نظام الخلافة الإسلامية ، بما يشبه ما كان يطلق عليه وزارة التفويض .

فهذا غاية ما يمكن أن يقال فيه ، إنه مشروع في الجملة ، إن احتيج إليه كان بها ، وإلا فمتى كان السلطان حاكماً بالشرع ، قائماً بالعدل ، ناصراً للملة ، حافظاً للحقوق ومن أهمها حق الشورى لمن هو أهل للشورى ، فقد أدى ما عليه ، فمن يوجب عليه التعددية السياسية مطلقاً ، فهو مخطئ خطأً بيناً ، زاعماً مالا برهان له به من الشرع .

وقد ذكرنا فيما سبق ، في غير موضع ، أنه ليس ثمة في الكتاب والسنة ، ما يمنع من الاستفادة من الوسائل العصرية السياسية التنظيمية ، حتى في إدارة الدولة ، مادامت تحقق مقاصد الشريعة ، ولا تعارض نصاً من نصوصها .

***وكذا يقر الإسلام التعددية في الأفكار والابتكارات العلمية الدنيوية ، والفنون المباحة ، والعادات ، ونحو ذلك مما فطر الله الخلق على التنوع فيه ، لأن ذلك من طبيعة الخلق التي فطر الله الناس عليها ، وهي تثري المجتمعات ، وتضفي عليها تلونا جميلاً ، فهو أمر محمود مطلوب ، وما زالت أمتنا تحوي هذا التنوع المحمود في تاريخها منذ عصر الصحابة من غير نكير ، هذا ولم تزل أمتنا مزيجاً متنوعاً رائعاً من شعوب شتى ، تختلف في عاداتها وألوان فنونها ، ومعايشها ، ولغاتها ، غير أنها تجتمع على ثوابت الأمة العامة وهي أصول هذا الدين العظيم .

***أما التعددية في عرف العصر ، فإنها يقصد بها في الغالب عند الإطلاق ، السماح بما يسمى التعدد الثقافي . والسياسي تبع له . القائم على أصول تناقض أصول الشريعة ، وليس المقصود هنا . في هذا العرف العصري . السكوت عن الباطل ما بقي اعتقاداً بالقلب ، أو إقرار أهل الأديان التي يكونون أهل ذمة على دينهم وعبادتهم ، بالشروط الشرعية المرعية .

بل المقصود الإذن بإظهار الدعوة إلى الكفر ، والمنكر ، وحماية الداعين إلى ذلك بالقوانين ، كما تنص على ذلك الدساتير العلمانية الوضعية تحت شعار الديمقراطية .

فهذا من الكفر ، بل هو الكفر نفسه ، وما أشبه هذه العقيدة الكفرية بقول المشركين (أَجْعَلْ
الْأَهْلَةَ إِلهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ).

***ومن الواضح أن هذا ليس من التعددية في ثقافة أمة في شيء ، بل هو اختراق ثقافي لها ،
وغزو عقدي من ثقافة أمة إلى أمة أخرى ، فتسميته تعددية من التلاعب بالألفاظ .

ومن يدعو إلى مثل هذا ، دون أن يشترط أن تغير الأحزاب عقائدها وتدين بالإسلام ، وتُسلِّك في
نظام لا يتحاكم إلا إلى الشريعة ، يبيِّن له حقيقة ما يدعو إليه ، وأنه يناقض أصل الدين ، فإن أصر
فهو مرتد له حكم أمثاله من المرتدين .

وأما من يحتج على جوازه بوجود الزنادقة في تاريخ الإسلام ، فهو كالتدريسة المشركة التي تستدل
بوقوع الكفر على إباحته ، كما قال تعالى :

" وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ
شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ " .

وما هذه الأحزاب العلمانية اللادينية ، والمرتدة الضالة ، الداعية إلى ما ينقض الإسلام إلا زنادقة
العصر ، ومن طالب بأن يشرع لهم تشريع يبيح لهم الدعوة إلى كفرهم وحماية دعوتهم ، فحكمه
حكمهم .

وأما من يحتج على جواز ما يسمى "التعددية" ، بوجود الفرق الضالة التي لم تخرج عن الإسلام ،
وجودها في تاريخ الإسلام ، فيقال :

أولا : إن تلك الفرق كانت من جملة المسلمين ، المقربين بالتنزيل والانقياد للوحي في الجملة ، وإنما
ضلّوا في تأويله ، لا في تنزيله ، فلا يصح قياس الزنادقة عليهم ، وهي هذه الأحزاب اللادينية
العلمانية .

وثانيا : لا يحتج بما يقع في الوجود ، على أنه مشروع ، كما تقدم ، وقد وقع في تاريخ ملوك الإسلام من المخالفات الشرعية ما الله به عليم ، وليس هذا بحجة .

وأما زعم الزاعم إقرار العلماء لوجود الفرق الضالة ، فلم يقرّوه ، بل أنكروا عليهم بدعهم ، وبيّنوا ضلالهم وحدّثوا منهم ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه ، فأولئك الذين سَمَى الله فاحذروهم) .

ولا أعلم عالما من أهل السنة ، أباح لسلطان أن يشرّع لأهل البدع والضلالة تشريعا يسمح لهم بالدعوة إلى منكراتهم وبدعهم ، أو ينصب لهم منبرا يمكنهم من ذلك ، كيف وقد أمر الله تعالى بإنكار المنكر إن ظهر ، وجعل ذلك من أعظم واجبات الدين ، وجعله حقا عاما للمسلمين !!؟

ولهذا كان عمر رضي الله عنها يعاقب على إظهار منكرات البدع أشد العقوبة ، وكان في ذلك قائما بالقسط ، حاكما بالعدل ، عاملا بالكتاب ، كما فعل بصبيغ بن عسل .

وقد اتفق العلماء على وجوب منع أهل البدع من إظهار بدعهم ، وأن السلطان يكون مفرطا فيما يجب عليه إن لم يفعل ، كما اتفقوا على وجوب قتال أهل البدع إن كانوا طائفة ممتنعة ، وتنازعوا هل يجوز قتل الواحد منهم :

قال شيخ الإسلام : " وأما الواحد المقذور عليه من الخوارج والرافضة فقد روي عنهما - أعني عمر وعلي - قتلهما أيضا ، والفقهاء وإن تنازعوا في قتل الواحد المقذور عليه من هؤلاء فلم يتنازعوا في وجوب قتلهم إذا كانوا ممتنعين " .

وأما الرد على من زعم أن عليا رضي الله عنه أباح للخوارج الدعوة إلى ضلالهم ، ومكّنهم من ذلك ، فنذكر أولا الرواية ، ثم نبين بطلان هذا الاستدلال .

قال ابن كثير رحمه الله :

" ذكر خروج الخوارج من الكوفة ومبارزتهم عليا رضي الله عنه بالعداوة والمخالفة وقتال علي إياهم وما ورد في ذلك من الأحاديث .

لما بعث علي أبا موسى ومن معه من الجيش إلى دومة الجندل اشتد أمر الخوارج وبالغوا في النكير على علي وصرحوا بكفره، فجاء إليه رجلان منهم، وهما زرعة بن البرج الطائي، وحر قوص بن زهير السعدي، فقالا: لا حكم إلا لله. فقال علي: لا حكم إلا لله. فقال له حر قوص: تب إلى الله من خطيئتك، وارجع عن قضيتك، اذهب بنا إلى عدونا حتى نقاتلهم حتى نلقى ربنا. فقال علي: قد أردتكم على ذلك فأبيتم، وقد كتبنا بيننا وبين القوم كتابا وعهودا، وقد قال الله تعالى: وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ الْآيَةَ ، فقال له حر قوص: ذلك ذنب ينبغي أن تتوب منه. فقال علي: ما هو بذنب ولكنه عجز من الرأي، وقد تقدمت إليكم فيما كان منه، ونهيتكم عنه. فقال له زرعة بن البرج: أما والله يا علي لئن لم تدع تحكيم الرجال في كتاب الله لأقاتلنك أطلب بذلك وجه الله ورضوانه.

فقال له: تبا لك ما أشقاك! كأني بك قتيلا تسفى عليك الريح. فقال: وددت أن قد كان ذلك. فقال له علي: إنك لو كنت محقا كان في الموت تعزية عن الدنيا، ولكن الشيطان قد استهواكم. فخرجا من عنده يحكمان أمرهما، وفشى فيهم ذلك، وجاهروا به الناس، وتعرضوا لعلي في خطبه وأسمعوه السب والشتم والتعريض بآيات من القرآن، وذلك أن عليا قام خطيبا في بعض الجمع فذكر أمر الخوارج فذمه وعابه.

فقام إليه جماعة منهم كل يقول: لا حكم إلا لله. وقام رجل منهم وهو واضع أصبعه في أذنيه يقول: وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ فجعل علي يقلب يديه هكذا وهكذا وهو على المنبر يقول: حكم الله ننتظر فيكم.

ثم قال: إن لكم علينا أن لا نمنعكم مساجدنا ما لم تخرجوا علينا، ولا نمنعكم نصيبكم من هذا الفيء ما دامت أيديكم مع أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تقاتلونا " أ.هـ

فليس في هذا . إن صح إسناده . حجة البتة على أنه يجوز تمكين أهل البدع من إظهار بدعهم ، والدعوة إليها ، والمطالبة بتأسيس حزب يدعو إلى الضلالة بقانون يجميهم ، ولا يقول بهذا عالم يفقه

هذه الشريعة ، فيعارض النصوص المحكمة الآمرة بإقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، باليد ،
يد السلطان ، ويد من يقدر وجوبا ، قبل اللسان والقلب .

وإنما كان هذا القول من علي رضي الله عنه ، تبرئة للذمة ، وقطعا لأي حجة قد يحتج بها مبطل
فيما لو قام رضي الله عنه فقاتلهم ، فقال : إن كنتم مع جماعة المسلمين ، لم تُمنعوا من المساجد ،
وإن كانت أيديكم معنا في جهاد أعداءنا ، لم تمنعوا الفياء ، ولا نقاتلكم حتى تقاتلونا ، وسكت عما
وراء ذلك ، وكان بينه وبين القوم مناوشات ، وكانوا طائفة خرجت من جيشه ، في وقت يحارب
أعداءه ، وكان يتربص بهم حكم الله فيهم ، وأن يحسبهم حسنا بسيفه فرحا بذلك ، مستبشرا بما
سيجريه الله على يديه من الخير العظيم بإنكار منكرهم العظيم .

وليس في هذا من الدلالة ، من شيء ، على أن الإمام له أن يأذن بإظهار البدع ، أو يقر الدعاة
إليها فلا يأخذ على أيديهم ! عجا لهذا الاستدلال ما أضعفه ، وأبعده عن الفهم الصحيح !

بل ما يجب على الإمام العادل ، من منع إظهار البدع ، أعظم مما يجب من منع إظهار المعاصي ،
فالولايات أصلا لم تنصب إلا للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما تقدم.

وقد كان علي رضي الله عنه ، يمنع ويعاقب على بدع أدنى من بدع الخوارج ،

كما قال شيخ الإسلام رحمه الله :

"وروي عنه بأسانيد جيدة أنه قال : لا أوتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد
المفتري . وعنه أنه طلب عبد الله بن سبأ لما بلغه أنه سب أبا بكر وعمر ليقتله فهرب منه ، وعمر
بن الخطاب رضي الله عنه أمر برجل فضله على أبي بكر أن يجلد لذلك ، وقال عمر رضي الله عنه
لصبيغ بن عسل ؛ لما ظن أنه من الخوارج : لو وجدتك مخلوقا لضربت الذي فيه عينك ، فهذه
سنة أمير المؤمنين علي وغيره قد أمر بعقوبة الشيعة : الأصناف الثلاثة وأخفهم المفضلة ، فأمر هو
وعمر بجلدهم "

وكذا كانت سنة الخلفاء ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

"فأما إذا كانت البدعة ظاهرة - تعرف العامة أنها مخالفة للشريعة - كبدعة الخوارج والروافض

فهذه على السلطان إنكارها ؛ لأن علمها عام ، كما عليه الإنكار على من يستحل الفواحش
والخمر وترك الصلاة ونحو ذلك .

ومع هذا فقد يكثر أهل هذه الأهواء في بعض الأمكنة والأزمنة حتى يصير بسبب كثرة كلامهم
مكافئا - عند الجهال - لكلام أهل العلم والسنة حتى يشتهب الأمر على من يتولى أمر هؤلاء
فيحتاج حينئذ إلى من يقوم بإظهار حجة الله وتبيينها حتى تكون العقوبة بعد الحجة .

وإلا فالعقوبة قبل الحجة ليست مشروعة : قال تعالى { وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا } .

ولهذا قال الفقهاء في البغاة إن الإمام يرأسهم فإن ذكروا شبهة بينها وإن ذكروا مظلمة أزالها كما
أرسل علي ابن عباس إلى الخوارج فناظرهم حتى رجع منهم أربعة آلاف وكما طلب عمر بن عبد
العزير دعاة القدرية والخوارج فناظرهم حتى ظهر لهم الحق وأقروا به ، ثم بعد موته نقض غيلان
القدرية التوبة فصلب " أ.هـ.

***والحاصل : أن التعددية بالمفهوم العصري كفر وضلال مبين ، والتعددية . إن جاز هذا
الإطلاق . التي وجدت في الإسلام ، هي أمر آخر يختلف اختلافا عظيما ، بل يتناقض تناقضا تاما
مع التعددية في عرف العصر .

***مع أنه يجب أن يعلم أن ثمة فرق كبير بين التعاطي مع واقع سياسي مخالف ، لم يصنعه الإسلام
، التعاطي معه بما يحقق مصلحة المسلمين ، وبين إقامة أو المشاركة أو الدعوة إلى إقامة هذا الواقع
المخالف بإسم الإسلام .

وذلك يشبهه من وجه ما يقوله الفقهاء : قد يجوز استدامة ، ما لا يجوز ابتداء .

وذلك أيضا كما يجوز للمسلم أن يرتكب أدنى الضررين ليدفع أشدهما عند التزاحم ، ولا يجوز له
أن يصنع الضررين بنفسه ، ليختار أدناهما ضررا !!

ومن الأمثلة على هذا أن المسلمين لا يجوز لهم أن يطالبوا بقضاء لا يقضي بالشرع ، ولا أن

يشاركوا في صناعة هذا النظام ، لكن إن وجدوا في نظام قضائي يخالف الشرع ، جاز لهم التحاكم إليه إن اضطروا لرفع الظلم عنهم ، كما رفع نبي الله يوسف عليه السلام شكايته على ظلم الوزير ، إلى الملك الكافر ، رسالة مع ساقى الملك الذي يسقيه الخمر .

فالعجب والله كل العجب ممن يقول ، إن هذه الأحزاب المخالفة للإسلام ودعوتها إلى كفرها وضلالها ، واقع ما له من دافع ، فلماذا لا نقنن هذا الواقع بما يحميه ، وينظّمه ، ويشرّعه !؟

فما مثل هذا القائل . ليت شعري . إلا كمثّل من يرى الخمر قد شاع شربها ، والفاحشة قد ذاع فعلها ، فدعا إلى تشريع ينظم العصابات القائمة على هذه المنكرات ، وتنظيمها في ناظم يقننها !! بل الدعوة إلى تنظيم الداعين إلى المنكر في الاعتقادات ، والعلم ، والتصورات التي تفسد الإيمان ، وتقنين دعوتهم ، أشد قبحا ، لو كانوا يعلمون .

***وأخيرا فإن هذه التعددية العصرية الزائفة ، ما هي إلا خداع ألقاه مفكروا الغرب النانهون إلينا ، فاغتر به من خضع لضغط هذا الواقع الجاهلي المزيف ، لتبقي هذه الأمة في حال الفرقة والخلاف

أما العالم الغربي فقد بقى متشبثا بالجامع الذي يجمع الأمة ، متعصبا له أشد التعصب ، متطلعا لفرضه على العالم .

كما قال المفكر الدكتور عبد الوهاب مسيري عن الفكر المادي الغربي بشكل عام:

"يمكن القول بأن النموذج الكامن وراء جميع الأيدولوجيات العلمانية الشاملة . ومثل لها بالليبرالية أيضا . هو ما يسمى " التطور أحادي الخط UNILINAR " ، أي الإيمان بأن ثمة قانونا علميا وطبيعا واحدا للتطور تخضع له المجتمعات والظواهر البشرية كافة ، وأن ثمة مراحل تمر بها كل المجتمعات البشرية تصل بعدها إلى نقطة تتلاقى عندها سائر المجتمعات والنظم بحيث يسود التجانس ، وهذا ما يسمى أيضا " نظرية التلاقي CONVERGENC THEORY "

والتلاقي هو تواجد النماذج كلها بحيث تبع نمطا واحدا وقانونا عاما واحدا ، هو قانون التطور والتقدم بحيث يصبح العالم مكونا من وحدات متجانسة ، ما يحدث في الواحدة يحدث في الأخرى ،

ويرى بعض المؤرخين أن العصر الحديث هو بحق عصر نهاية التاريخ " أ.هـ الصهيونية والنازية ونهاية

التاريخ 267

ولهذا فإني لا أجد في وصف هذا الزيف الذي يسمى التعددية أحسن من وصف الكاتب راسل جاكوبي في كتابه " نهاية اليوتوبيا " حيث قال :

"فضلا عن أن مونتبييه الذب ابتكر الشعر عاش حياة لا يمكن أن توصف بالاستقامة ، ولقي حتفه محتقنا في مبعي ، وباختصار إن الشعر المرفوع كشعار للتعددية الثقافية الأمريكية ، ليس فقط مفتقدا تراثا كلاسيكيا واضحا ، بل مختلطا أيضا بالغموض والفضيحة ، وهذا أحد مؤرخي القرن التاسع عشر ، حين بحث في هذا التاريخ الشائك ، وجدها أمرا مخزيا :

لقد كنا غير محظوظين بشكل استثنائي ، في اختيار هذا الشعر ، ومن الصعب أن تجد شعرا آخر أكثر ابتذالا ، وأقل لباقة منه بالتأكيد ، ليس ثمة شعار يمكن أن يكون نابيا وبلا دلالة مثله ، شعار ذو أصل حديث مبتذل لا علاقه له بأصل كلاسيكي ، شعار بلا مستدعيات أدبية أو تاريخية ، شعار مجرد تماما من أي صدى ديني أو أخلاقي ، شعار يمكن أن يعني الإتحاد أو التفكك في أهواء كل فرد ، ولسوء الحظ غالبا ما يعني المعنى الأخير لدى واضعيه الأصليين " ص 45

وينبغي أن يعلم أنه يجب على المسلمين الدعوة إلى الحق الذي نزل به الوحي ، والاجتماع عليه ، وجهاد ضده .

ثم إن لهم أحوالا :

1. أن يُكَنَّنوا في الأرض ، فيجب عليهم أن يقيموه كما أمره الله تعالى ، بالسلطان القاهر ، والسيف الظافر ، وأن يجتمعوا على الحق ولا يتفرقوا فيه ، وأن يحكموا بين العباد بما أنزل الله تعالى ، وأن يجاهدوا في الأرض لإعلاء كلمة الله.

2. أن لا يُكَنَّنوا فيجب عليهم الصبر على غربتهم ، مع التمسك بالحق دون تنازل عنه ، ولا مداينة فيه ، والسعي لتجميع أسباب القوة ، حتى يُكَنَّنَ لِحَقِّهِمْ ويعلون به على الجاهلية.

3. أن يستجمعوا أسبابا من القوة تمكنهم من الجهاد ، فيجب عليهم أن يقوموا به ، مجاهدين

بالسلاح حتى يصلوا إلى التمكين.

أما أن يجدوا أنفسهم في غربة بسبب تمسكهم بالحقّ ، فيشتدّ عليهم بلاؤها ، فيدفعونها عنهم جزعا بتأويل الشرع المنزّل ، ليوافق الواقع الجاهلي المبذّل؟! فهذا هو الذي حذر الله تعالى منه نبيه صلى الله عليه وسلم قائلا " : وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ " ، وهو البلاء المنتشر هذه الأيام ، قد تكبكب الناس فيه زرافات ووحدا ، وضلّ فيه من ضلّ ، وزاغ فيه من زاغ ، وهو خلاف ما أمر الله به من الثبات على الهدى ، والصبر على الغربة فيه ، نسأل الله أن يثبتنا بفضلله ومنّه وكرمه

وقد عاش من عاش من الأنبياء في غربةٍ فصبروا ولم يغيروا ولم يداهنوا ، ومضى من مضى من الصالحين أولى بقية ينهون عن الفساد في الأرض في غربة فثبتوا ، وما بدّلوا تبديلا .

وإنما الأمر لله ، بيده الأمر كلّه ، وإليه يرجع الأمر كلّه ، علانيته وسره ، ليس علينا سوى الاستقامة على ما أمر ، والدعوة إلى دينه بالثبات والصبر .

الدرس الثالث

عالمية الإسلام في مواجهة عولمة المادية

الإسلام قوة عالمية تمتلك كلّ مقومات الحضارة القادرة على قيادة العالم ، فبلاد الإسلام تملك الطاقة ، والثروة ، والكثافة السكانية ، والامتداد الإقليمي ، في أغنى بقع العالم ، وأكثرها تحكما في المواصلات الجوية ، والبحرية ، والبرية .

والحضارة الإسلامية تمتلك أغنى ثقافة إنسانية مصدرها رباني محفوظ ، قادرة على إخراج الإنسان من الظلمات إلى النور ، ومن الباطل إلى الحق ، ومن الضياع إلى الهدى ، ومن التخبط إلى الرشاد ، قال تعالى (، فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ، ونحشره يوم القيامة أعمى) .

ولكن العالم الإسلامي ، بات يعاني من هجوم أجنبي ، غربي ، هدفه :

الخليولة دون عودة الإسلام حضارة قيادية للعالم ، ولهذا فهو يستهدف حضارتنا ، على شتى المستويات ، وذلك عن طريق :

1. التشكيك في ثوابت الحضارة الإسلامية ، في الرسول صلى الله عليه وسلم ، والقرآن ، والشريعة الإسلامية ، والتاريخ الإسلامي.

2. تمزيق العالم الإسلامي ، وتشجيع التباعد بين أقطاره ، وشعوبه ، بدعم الحروب الداخلية ، والعنصريات البغيضة ، وتأجيج الأزمات فيه .

3. إبقاؤه في حالة تخلف إقتصادي ، وعسكري ، وإجتماعي ، وتكنولوجي ، وسياسي .

4. إشاعة الفساد الأخلاقي المتمثل في الإباحية ، والشذوذ ، والميوعة ، عن طريق الاعلام المفسد ، الذي يقدم النماذج المهترئة للشباب المسلم .

5. منع القيادات الإسلامية المنتزعة ، والجادة ، والنهضوية ، من تولي زمام الأمور في العالم الإسلامي ، على مستوى الأنظمة السياسية ، وعلى مستوى التوجيه الثقافي ، والفكري ، والحضاري.

6. غرس النماذج الثقافية ، والقيادية ، التي تخدم المخطط الغربي ، في مواقع صنع القرار ، والقيادة الفكرية في العالم الإسلامي .

والعالم الغربي يجدد هذا الغزو الفكري ، و الشمولي ، اليوم ، تحت شعار العولمة ، التي تدعو إلى المادية النفعية التي تقدس المال ، واللذة فحسب ، ويقدم هذا الدين الجديد (العولمة) على أنه البديل الحضاري العالمي ، الذي يجب أن يسود العالم .

فالعوامة في حقيقتها هي هوية بلا هوية ، وثقافة مفرغة من أي قيمة إنسانية تنفع البشرية ، فهي بإختصار تعبيد البشر للمادة ، فهي صنم العوامة الأكبر ، وأما محرّبا الذي تدعو الناس إلى السجود فيه ، وقبلتها التي تيمم وجوههم إليها ، فأسواق المال ، وأما شريعته فهي عبادة الحياة الدنيا ، والتنافس فيها ، كما يتنافس الحيوانات في شريعة الغاب ، وأصدق شيء في وصفها ما قاله الله تعالى : (**ذلك بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة وأن الله لا يهدي القوم الكافرين**) ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم (**تعس عبد الدينار ، تعس عبد الدرهم ، تعس وانتكس ، إن أعطي رضي ، وإن منع سخط**) .

فهذه العوامة الغربية تعست وانتكست ، وستقود العالم إلى الفوضى ، والدمار ، والصراع الحيواني على الملذّات ، والمنافع المادية ، ولهذا نجد الحروب ، والفقر ، و الدمار، قد ازدادت وتيرتها ، وتضاعفت ، بعد إنطلاق العوامة التي يقودها الغرب .

ولا خلاص من مصير البشرية الأسود الذي ينتظرها إذا إحدرت وراء العوامة الغربية ، إلا بعالمية الإسلام الذي يدعو إلى :

1. غرس الإيمان بالله تعالى ، والآخرة ، في نفوس الناس ، فهو الوازع الأعظم الذي يعصم الإنسان من التحوّل إلى حالة البهيمية المدمرة للحضارة البشرية .

2. تقديم القيم الأخلاقية التي تقدر الإحسان ، والنفع الخيّر المتعدّي ، على الجشع الرأسمالي المادي .

3. الجمع بين حاجات الجسد المباحة ، وحاجات الروح التي لا قوام للإنسان ، ولا سعادة ، ولا فلاح ، إلاّ بها .

مسؤولية الإسلام عالمية :

وقد غرس الإسلام في نفوس أتباعه الشعور بالمسؤولية تجاه العالم ، عندما وصف الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بقوله : (**وما أرسلناك إلاّ رحمة للعالمين**) .

وجعل عناوين هذا الدين الرئيسة هي : الإسلام ، والإيمان ، والإحسان ، ووصف أمته بأنها أمة الخير ، وما ذلك كله إلا لتحميلها مسؤولية قيادة البشرية ، و العالم ، إلى الهدى والنور ، إذ هي التي تحمل السلم ، والأمن ، والإحسان ، والخير للعالم .

ولهذا يجب على الأمة الإسلامية أن تسعى للقيام بدورها الحضاري العالمي عن طريق :

1. العودة إلى شريعتها التي تحدد هويتها ، وتشكل ثقافتها ، وإلى تحكيمها في كلّ مناحي الحياة.
2. توحيد الأمة الإسلامية كلّها في نظام ينتظم جميع عوامل القوة والإستقلال ، ويحمل رسالتها العالمية في إطار حضاري شامل ، يواجه مشكلات العصر ، ويحلها ، بثوابته الهادية ، بوسائل مكافئة عصرية.

ملحق

العولمة الثقافية وخطرها

قال تعالى : (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) .

إن الموقف المطلوب من المسلمين تجاه العولمة الثقافية والفكرية هو التفاعل الحضاري والتعامل الثقافي الحذر ، القادر على التمييز بين النافع والضار ، حفاظاً على عقيدة الأمة وهويتها من التزليل والعبث الفكري والثقافي

الحمد لله الذي لا إله إلا هو ، لا شريك له في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته . والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء محمد وعلى آله وصحابه وبعد :

فإن الدعوة إلى العولمة الثقافية لا تخرج في حقيقتها عن محاولة لتذويب الثقافات والحضارات وإلغاء

الخصوصيات الحضارية لصالح حضارة الغالب .. وعالم المسلمين يعد أول المستهدفين .. ذلك أن الثقافة الإسلامية التي تشكل هوية الأمة وقسمات شخصيتها الحضارية ، هي في ثوابتها من عطاء معرفة الوحي ، لذلك فلاستهداف يتركز حول عقيدة الأمة الإسلامية ؛ لأن الدين ليس أمراً مفصلاً عن الثقافة .

أعمدة الهيمنة الأربعة :

ولقد أصبح من الواضح في تحليل السياسة العالمية بصورة عامة منذ تفرد الولايات المتحدة بكونها القوة الكبرى المهيمنة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، أن العولمة ما هي إلا أحد الأعمدة الأربعة التي أوثقت بها دول القلب (الولايات المتحدة وأوروبا) ، التي تشكل موقع صناعة القرار العالمي ، ما حولها من العالم نفي آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية - والتي غدت لا تعني سوى كونها سوقاً مربحة أو ساحة مصالح لدول القلب - أو ثققتها بهذه الأعمدة لتجبرها على البقاء تحت هيمنة دول القلب ، تجري في فلكتها لتضمن تحقق السيطرة الكفيلة بضمان تفوق الغرب على الشرق والشمال على الجنوب ، وتدفع المصالح الاستراتيجية من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال .

وأما الأعمدة الثلاثة الأخرى فهي :

الشرعية الدولية :

حيث تحتكر دول القلب هذه الشرعية المتمثلة في (الأمم المتحدة) وتستعملها لإسباغ الشرعية أو نزعها عن أي دولة تحاول التخلص من الوثاق ذي الأعمدة الأربعة التي أوثقت به دول القلب العالم ، ولم يعد يهم دول القلب أن تتعسف وتتناقض وتكيل بمكيالين في استعمال أداة (الشرعية الدولية) فتصدر قراراً من مجلس الأمن لعقاب من تريد ، لأنه أعلن رفضه لقانون الهيمنة الذي فرضته دول القلب على العالم ، بينما تكتفي بموقف المتفرج في حالات أشد خطورة وانتهاكاً لحقوق الإنسان وقيم الأمم المتحدة ، لسبب واضح وهو أن دول القلب لم تشعر بالحاجة إلى تحريك (الشرعية) هنا لضمان مصالح أو تأديب خارج على قانونها ، قانون الهيمنة والسيطرة .

السلاح :

وبوسيلة هذا العمود تتحكم دول القلب بالحروب والتوترات العالمية ، وتأجج أو تخمد مناطق الصراع العالمية على وفق مصالحها .

والخامات :

مثل النفط والقمح ، وبوسيلة هذا العمود تتحكم دول القلب بالتنمية والتطور والتكنولوجيا أيضاً في الدول الواقعة في أحزمة مصالح دول القلب ، وذلك وفق مصالحها وبما يضمن بقاء تفوقها وتدفع المصالح الاستراتيجية إليها.

والعولمة تعتمد على محورين أساسيين :

المحور الأول :

التجارة العالمية .

المحور الثاني :

الإعلام الذي يحمل الثقافة والفكر .

والعولمة التجارية يقصد بها ضمان تدفق رؤوس الأموال الغربية إلى أسواق العالم ، وضمن تدفق المصالح المادية نحو دول القلب ، كما تقدم .. والعولمة الإعلامية يقصد بها إخضاع العالم لقيم العالم الغربي .

الموقف من العولمة الفكرية والثقافية:

يمكن تلخيص المواقف تجاه العولمة في أربعة :

الأول :

الموقف القابل للعولمة ، الذائب فيها ، المؤيد لها تأييداً مطلقاً .

الثاني :

الموقف الراض لها جملة وتفصيلاً .

الثالث :

الموقف الملق الذي يحاول التلفيق بين ما تحمله العولمة والإسلام.

الرابع :

الموقف المتفاعل معها على أساس الانتقائية المشوبة بالحذر .

– أما الموقف القابل بإطلاق فهو موقف تابع ، و قد جلب ، ولا يزال يجلب سلبيات الحضارة الغربية ، لأنه موقف قائم على الخلط بين مقومات الحضارة الإنسانية التي هي بناء فكري ينبثق منه منهج للتعامل مع الخالق والحياة والإنسان والكون ، وبين الآلات والتكنولوجيا التي هي منجزات علمية مشتركة بين الناس .. فالأول هي الحضارة وهي لا تستورد ولا تشتري ولا يمكن نقلها من أمة إلى أمة إلا بإحداث انقلاب جذري استتصالي .

– وأما الموقف الرفض ، فهو موقف خاسر غير واقعي ، وسيؤدي إلى الانكفاء والانعزال فالموت الحضاري .

– وأما الموقف الملق وهو الموقف الذي يتزعمه بعض من يسمون أنفسهم الليبراليين في عالمنا العربي ، والذي يعتبرون أنفسهم معتدلين ، لأن المتطرفين منهم هم أصحاب الموقف المؤيد تأييداً مطلقاً للعولمة .. ويدندن حول هذا الموقف من يسمون أنفسهم (اليسار الإسلامي) أيضاً .. وهاتان الفئتان تضيعان وقت الأمة بممارستهما عملية (قص ولزق) وبتربعض قيم الأمة وعزلها من سياقها المتكامل لإخضاعها للفلسفات المعاصرة ، وما هذا الصنيع إلا تكريس لإلغاء الذات أو تشويهها لصالح الأجنبي .

– وأما الموقف الرابع القائم على التفاعل الحضاري الناقد والانتقائي الحذر ، الذي يقوم على الفحص والتدقيق وتقليب الشعارات والتنقيب عن المسميات ، فيكشف ما تحت بريق العولمة من الظلمات كالإباحية والمادية النفعية والميكافيلية الشريرة والاستغلال الرأسمالي للإنسان باسم التحرير ، وفلسفة اللذة والمتعة وعبادة الدنيا ، ثم يأخذ ما في العولمة من الصواب والخير بعد التمييز والتفتيش والنقد الموضوعي المنبثق من الثقة بالذات والاعتزاز بالهوية ، ويرفض ما في العولمة من الشر والضلال .

الموقف الصواب من العوامة :

وهذا الموقف لا شك أنه هو الحق الذي يجب اتباعه ، وأصله في الشريعة الإسلامية قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((... حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)) رواه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وورد في بعض ألفاظه : ((ولكن لا تصدقوهم .. ولا تكذبوهم)) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .. ووجه الاستدلال به ، أنه إذن بالتفاعل الحضاري والتواصل الثقافي مع ما عند أهل الكتاب ، غير أنه صلى الله عليه وسلم أمر برفض ما يعارض القرآن وقبول ما يوافقه والحذر مما لا يعلم صدقه من كذبه .

وحق نبرهن على صحة هذا الموقف من العوامة ، نقف عند أهم أخطارها الثقافية والفكرية على أمتنا ، لتأخذ حذرنا وتدرك كيفية التعامل مع وجهة العالم الجديد ، مما يمكنها من إبلاغ رسالتها وإحاق الرحمة بالعالمين قيماً بدورها في الشهود الحضاري.

أهم أخطار العوامة :

تعرف العوامة مطلقاً بأنها :

ظاهرة الانتماء العالمي بمعناه العام ، وهي تعبير مختصر عن مفاهيم عدة ، فهي تشمل الخروج من الأطر المحدودة - الإقليمية والعنصرية والطائفية ، وغيرها - إلى الانتماء العالمي الأعم .. ففي جانبها الاقتصادي تشمل الانفتاح التجاري وإلغاء القيود التجارية ، وتوفير فرص للتبادل التجاري الواسع محكوماً بقواعد السوق فقط ، بدون وجود إجراءات حمائية حكومية .. وفي جانبها الفكري والثقافي هي الانفتاح الفكري على الآخر وعدم الانغلاق على الذات ، ورفض التعصب الفكري الذي يدعو لإلغاء (الآخر) ، لا لشيء سوى أنه مغاير للفكر .. وفي جانبها السياسي هي شيوع تطبيق القانون على الجميع ومراعاة الحقوق السياسية للإنسان .. فهي باختصار الشعور بالانتماء الكبير العالمي بدلاً من الاقتصار على الانتماء المحلي الإقليمي (الديني ، العنصري ، الطائفي). لكن هذا العرض اللطيف الذي حاول تجميل وجه العوامة ، ليس سوى محاولة لإخفاء حقيقتها التي تنطوي عليها أهدافها .

أهداف العوامة :

1- محاولة سيطرة قيم وعادات وثقافات العالم الغربي على بقية دول العالم ، خاصة النامي منها ، وإذابة خصائصها .

2- تهميش تميز دين الإسلام ، وإزالة الحدود الفاصلة بينه وبين غيره من الأديان الباطلة ، تمهيداً لشن هجوم على مبادئه وتعاليمه وصد الناس عن الإيمان به .

3- فرض مفهوم نهاية التاريخ بانتظار قيم العالم الرأسمالي الغربي انتصاراً نهائياً ، والتسليم بلزوم تسليم القيادة البشرية إلى ثقافة الغرب إلى الأبد .

4- إبقاء حال الهيمنة الغربية - بأعمدتها المذكورة آنفاً - أطول فترة ممكنة تحت ستار مصطلح العولمة .

هوية بلا هوية :

وباختصار العولمة هي في الحقيقة (هوية بلا هوية) وهدفها باختصار تفرغ ثقافة (الغير) من محتواها واستدراجها إلى الثقافة الغربية بحيلة وشعار مزيف يطلق عليه اسم (العولمة) ، لأنه لو قيل للعالم (الأمركة) لنفر كثير من الناس من هذه الدعوى ، فاستبدل باسم (العولمة) ، فكأنهم يقولون تعالوا لنصير جميعاً عالمًا واحدًا ، وننصهر في ثقافة واحدة ، ونحتكم إلى قوانين عالمية واحدة ، وتسيرنا ثقافة وعادات واحدة أو متقاربة حتى نتعايش ونتفاهم ولا تقع بيننا الحروب ... إلخ ، حتى إذا وقع المدعوون في هذا الفخ ، اكتشفوا أنهم في قفص الأمركة والعالم الغربي ، ثم وجدوا اللافطة التي تحمل اسم (العولمة) تساقطت حروفها واختفت كهيئة الخبر السري ، وظهر من تحتها اسم جديد وشعار جديد هو (التغريب) ، واكتشف المخدوعون أن حضاراتهم سلبت من حيث لا يشعرون ، وثقافتهم ذابت من حيث لا يعلمون ، وهويتهم طمست بالتدريج من حيث لا يدرون .

- إذن العولمة في النهاية هي نتيجة انهيار نظام عالمي كان يقوم على (القطبية الثنائية) باختيار أحد قطبيه - وهو الاتحاد السوفيتي - وسيطرة قطب واحد أخذ يهيمن بانتهاء الحرب الباردة على العالم سياسياً وعسكرياً .

- هذا القطب الواحد - كما أشرنا في مطلع هذه المقالة - يستخدم آلات كثيرة خداعة للسيطرة

الفكرية والثقافية على العالم تحت شعار كبير اسمه (العولمة).. وقد بدأت تظهر آثار سياسة هيمنة وسيطرة القطب الواحد (دول القلب) بملامح حملة تغريب الإنسان في أفكاره ومنهاج تعليمه ، وفي طراز حياته، وفي طعامه وشرابه ، حتى في صورته الظاهرية وشكله الخارجي ، التي أصبحت ظاهرة منتشرة في شباب اليوم الذي يحمل جرائم التغريب ، باتت هذه القبعات الجديدة تذكرنا بالقبعة التي فرضها أتاتورك على الشعب التركي عندما أعلن أول خطوات الانحزام أمام التغريب عند بدء عصر الانحطاط أول هذا القرن .

المخاوف من العولمة على العالم الإسلامي :

أولاً : تهديد العولمة لأصل العقيدة الإسلامية :

لعل من أخطر ما تحمله العولمة هو تهديدها لأصل العقيدة الإسلامية ، وذلك لأن العولمة تشتمل على الدعوة إلى وحدة الأديان ، وهي دعوة تنقض عقيدة الإسلام من أساسها ، وتهدمها من أصلها، لأن دين الإسلام قائم على حقيقة أنه الرسالة الخاتمة من الله تعالى للبشرية ، الناسخة لكل الأديان السابقة التي نزلت من السماء ثم أصابها التحريف والتغيير ، ودخل على أتباعها الانحراف العقائدي.

والعولمة تحمل في طياتها اعتبار الأديان كلها سواء ، وأن الحق في هذه الدائرة نسبي بحسب اعتقاد كل أمة .. ولا يصح في العولمة الفكرية والثقافية اعتبار دين الإسلام هو الحق الذي ليس بعده إلا الضلال ، ولهذا تشجع العولمة ما يسمى (حوار الأديان) ، لا على أساس دعوة الأديان الأخرى إلى الإسلام ، بل على أساس إزالة التمييز بين الإسلام وغيره بالحوار الذي يتوقعون أنه سيحمل المسلمين على التنازل عن اعتزازهم بدينهم واعتقادهم ببطان غيره ، وبذلك يزول التعصب وتتقارب الأديان .. وتتجلى خطورة هذه الدعوة في كونها تنقض عقد الإسلام من أصله ، فعقد الإسلام لا يستقيم إلا مع اعتقاد بطلان كل الأديان الأخرى ، والإيمان لا يعد صحيحاً إلا على أساس قوله تعالى: { **قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ** } (الكافرون: 1-2) ، أي باعتقاد كفر كل من يعبد غير الله تعالى ، أو يزعم أنه يعبد الله تعالى بغير دين الإسلام وشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، كما قال تعالى: { **وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ** } (آل عمران: 85)، وقوله: { **إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ** } (آل عمران: 19) .

كما يعبر عن هذه الحقيقة علماء الإسلام بأن من نواقض الإسلام ، من لم يكفر المشركين والكفار أو شك في كفرهم أو صحح دينهم .. والكفار هم أتباع كل دين غير دين الإسلام بعد بعثة محمد صلى الله عليه وسلم.

وقولهم : إن من نواقض الإسلام أيضاً من اعتقد جواز الخروج عن شريعة رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم .

ثانياً : تهديد العولمة للمفاهيم الأساسية في العقيدة الإسلامية :

كما أن العولمة تسعى لإعادة تشكيل المفاهيم الأساسية عن الكون والإنسان والحياة عند المسلمين ، والاستعاضة عنها بالمفاهيم التي يروج لها الغرب ثقافياً وفكرياً .

فالكون - في نظر العولمة الثقافية والفكرية - لم يخلق تسخييراً للإنسان ، ليكون ميدان امتحان للناس ولابتلائهم أيهم أحسن عملاً !! والإنسان لم يخلق لهدف عبادة الله تعالى !! والحياة ليست صراعاً ابتدأ منذ خلق الإنسان، بين الحق الذي يمثله الرسل والأنبياء وأتباعهم الذين يدعون إلى سبيل الله تعالى بالوحي ، وبين الباطل الذي يدعو إليه الشيطان .. والشيطان ليس هو الذي يقود - في الحقيقة - معركة الباطل ويجند لها جنوده من الرجال والنساء كما قال سبحانه وتعالى: { وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ } (الإسراء: 64) .. وقال سبحانه وتعالى: { أَلَمْ تَرَى أَنَّ أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تُوْزُّهُمْ أَرَا } (مريم: 83) ، وقال الله تعالى : { الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفاً } (النساء: 76)، وقال سبحانه: { كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ } (الحشر: 16) ... هذه المفاهيم الأساسية للعقيدة الإسلامية ، ليست في نظر العولمة الفكرية والثقافية سوى خرافة .

كما أن الموقف من أمم الأرض - في نظر العولمة الفكرية والثقافية - ليس على أساس المفهوم القرآني القائم على التقسيم العقائدي إلى :

أ- ((المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم))أخرجه احمد

وأبو داود و غيرهما ، وأنه تجب موالاة المسلم لأخيه المسلم ونصرته ، وأن يكونوا أمة واحدة تجمعها العقيدة ولا تفرقها أي وشيخة أخرى .

ب- وإلى كفار تجري عليهم الأحكام الشرعية بحسب علاقتهم بالمسلمين .

- هذه المفاهيم القرآنية الإسلامية الأساسية كلها تنقصها العولمة الفكرية والثقافية من أصلها ، وتهدمها من أساسها ، فالكون - في نظر العولمة - ما هو إلا ميدان تنافس على المصالح الدنيوية ، والإنسان حيوان دائب البحث عن ملذاته وشهواته ومنافعه ، وليست الحياة سوى فرصة قصيرة لا ينبغي أن تضيع في غير اللذة والشهرة والجنس والمال والثروة والجمال ، وليس وراءها شيء آخر ، وما هي إلا سباق بين الناس في هذا الميدان لا ينقصه سوى تنظيم هذه اللعبة لئلا تفسد على الجميع ، ولا يصح التفريق بين الناس على أساس عقائدهم فهم أمة واحدة في الإنسانية تجري عليهم أحكام واحدة لا يجوز بحال أن تتفاوت هذه الأحكام بسبب الدين أو العقيدة .

- إن خطورة العولمة الفكرية والثقافية تكمن في أنها تعمل على إعادة تشكيل المفاهيم الأساسية التي تشكل أصول عقيدة المسلم ، بل تنقصها ، وتستعيب عنها بمفاهيم غريبة كافرة ملحدة لا تؤمن بوجود عبادة الله واتباع الوحي والاستعداد للآخرة .

ثالثاً : تهديد العولمة لمبادئ الشريعة الإسلامية :

كما أن العولمة تحمل في طياتها نقضاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، بفرضها مبادئ تخالف الشريعة.

تسويق العولمة لوهم المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة :

ومن الأمثلة الواضحة على هذا قضية فرض مفهوم المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة ، فهذا المفهوم منصوص عليه في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ، ومقتضاه إزالة جميع الفوارق في الأحكام والحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة ، وهو الأمر الذي يتناقض مع الشريعة الإسلامية التي تقوم على أساس الفرق الفطري والخلقي بين الرجل والمرأة .. ذلك الفرق الذي يقتضي اختلافاً في بعض الأحكام والحقوق والواجبات بحسب اختلاف الاستعدادات الفطرية والمؤهلات التكوينية بينهما ،

ولهذا نجد الشريعة الإسلامية تقرر أن مبدأ عدم المساواة المطلقة بين الرجال والنساء أمر قطعي الثبوت والدلالة ، ولا خلاف فيه ، ولا مجال فيه للاجتهد .. ونفي المساواة المطلقة لا يقتضي نفي مطلق المساواة كما لا يخفي .

-الشريعة الإسلامية تقوم على أساس الفروق بين الجنسين :

على هذا قام الفقه الإسلامي ، ودلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء .. وبدءاً من باب الطهارة إلى باب الشهادات ، آخر أبواب الفقه الإسلامي ، نجد المرأة والرجل يجتمعان في أحكام ويختلفان في أحكام أخرى .. ومن صور الاختلافات ما جاء في أحكام الحيض والنفاس ، وأحكام لباس المرأة في الصلاة ، وعدم وجوب الجمعة والجماعة عليها ، وكون صلاتها في بيتها أفضل ، وأنها ممنوعة من الأذان بإجماع العلماء ، ومن إمامة الرجال في الصلاة وخطبة الجمعة لهم بإجماع العلماء ، وأنها تصفق لتبنيه الإمام إذا سهى ولا تسبح كالرجال ، وأن صفوف النساء في الصلاة وراء صفوف الرجال ، ولا يجوز تقدمهن ولا اختلاطهن بصفوف الرجال بإجماع الفقهاء ، و((خير صفوف النساء آخرها وشرها أولها)) أخرجه مسلم ، بعكس الرجال .

- ومن الأمثلة أيضاً على الاختلاف ، إحرامها للحج والعمرة في بعض الأحكام، وفي عدم وجوب الجهاد عليها ، وفي اختلاف أحكام الميراث والنفقة وجعل الطلاق بيد الرجل في الأصل ، وتقديمها في الحضانة في الجملة ، وفي تحريم الخلوة بها ، وفي تحريم التبرج ، وعدم قبول شهادتها في الحدود والدماء .

- وهذا كله على سبيل المثال ، وإلا فثمة أحكام كثيرة غير هذه قد أجمع العلماء على أن المرأة لا تتساوى فيها والرجل ، كما دل على ذلك صريح قوله سبحانه وتعالى : { **وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى** } (آل عمران:36).

- وأما العولمة فإنها كما ترفض التمييز بين الناس على أساس الإيمان والكفر ، ترفض أيضاً التمييز بين الرجل والمرأة ، مناقضة لأحكام الشريعة الإسلامية التي بنيت على أساس التقسيم الوظيفي بين الرجل والمرأة في المجتمع ، وأن دور كل منهما مكمل لدور الآخر في النظام الاجتماعي الإسلامي ، بناء على أساس أن التكوين الخلقى للمرأة يختلف عن الرجل ، وأن مؤهلاتها واستعداداتها الفطرية تقتضي توليها دوراً ما في المجتمع يختلف عن دور الرجل ، وهو الدور الأسري .

- إن الحقائق العلمية لتؤكد الفرق البيولوجي الأساس بين الجنسين ، ولا بأس أن أستشهد هنا بما أورده مؤلفا كتاب جنس الدماغ (Brainsex) الدكتور في علم الوراثة ((آن موير)) و ((ديفيد جيسيل)) ، وهو في الحقيقة مؤلف اشترك فيه أكثر من (25) اختصاصي على رأسهم رائدة علم الفروق الدكتوراة ((كوراين هت)) ، لأتأهما نقلا نتيجة إجابات كل هؤلاء الأخصائيين في الكتاب .

- يقول مؤلفا الكتاب في المقدمة : ((تمت صياغة المادة الأساسية لهذا الكتاب من أبحاث قام بها علماء كثيرون من جميع أنحاء العالم)). ثم قالوا في وصف دقيق للحقيقة التي توصلوا إليها بعد أبحاث مضنية ((الرجال مختلفون عن النساء، وهم لا يتساوون إلا في عضويتهم المشتركة في الجنس البشري .. والادعاء بأنهم متماثلون في القدرات والمهارات والسلوك تعني أننا نقوم ببناء مجتمع يركز على كذبة بيولوجية وعلمية ، فالجنسان مختلفان ، لأن أدمغتهم تختلف عن بعضهما ، فالدماغ وهو العضو الذي يضطلع بالمهام الإرادية والعاطفية في الحياة، قد تم تركيبه بصورة مختلفة عند كل منهما، والذي ينتج عنه في النهاية اختلاف في المفاهيم والأولويات والسلوك)).

- وإنما أطلت في هذا المثال ، لأن حمى مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أضحت موجة آخذة في الصعود في الخليج ، متساوقة مع تنامي الدعوة إلى العولمة الثقافية والفكرية ، ولأنها قضية بالغة الخطورة ، لأن الغرب يسعى من خلالها إلى إعادة تشكيل النظام الاجتماعي في المجتمعات الخليجية وفقاً للمفاهيم الغربية .

إنه مثال واضح لما تفرضه العولمة من مبادئ وتشريعات تناقض الشريعة الإسلامية ومبادئها .

رابعاً: تهديد العولمة للأخلاق الإسلامية :

- كما أن العولمة تهدد النظام الأخلاقي الإسلامي ، فمن خلال العولمة يروج للشذوذ الجنسي ، ويحاول الغرب استصدار قوانين لحماية الشذوذ الجنسي في العالم .. ومن أحدث محاولات العولمة محاولة فرض مصطلح جديد يطلق عليه (Gender) بدل كلمة (sex) يقول الدكتور محمد الركن في مجلة المستقبل الإسلامية : ((ومن المسائل الجديد المستحدثة التي تحاول بعض المنظمات والحكومات الغربية فرضها وإلزام شعوب العالم الأخرى بوجهة نظرهم فيها مسألة تعريف

الجنس والأسرة ، ومما حدايني للحديث حول هذا الموضوع ما شاهدته في المستندات الرسمية ، فقد تمت ترجمة الجنس الغربي إلى مصطلح (Gender) باللغة الإنجليزية ، وهي تنم عن عدم إلمام بما يسعى إليه الغربيون في فرض ثقافتهم على الآخرين ، فلفظة الجندر لا تتطابق تماماً مع لفظة (sex) ، بل إن لها أبعاداً خطيرة قلما نتنبه إليها .

- والموسوعة البريطانية تعرف الجندر بأنه : ((تقبل المرء لذاته ، وتعريفه لنفسه كشيء متميز عن جنسه البيولوجي الحقيقي)).. فهناك من الأشخاص من يرون أنه لا صلة بين الجنس والجندر ، إذ أن ملامح الإنسان البيولوجية الخارجية الجنسية مختلفة عن الإحساس الشخصي الداخلي لذاته أو للجندر.. بعبارة أخرى أكثر تبسيطاً ، فإن الجندر بعبارتهم تنصرف إلى غير الذكر والأنثى كجنسين فقط، ونحن لا نعرف ولا نقر في ديننا وثقافتنا إلاّ بهما ، فالجندر تشمل الشاذين جنسياً من سحاقيات ولواطيين ومتحولي الجنس ، إذ أنها ترتبط بتعريف المرء لذاته وهويته وليس بجنسه البيولوجي .. ومن هنا تأتي خطورة المسألة ، ولهذا نرى في المؤتمرات الدولية تسابقاً محموماً من المنظومات الغربية وبعض الحكومات الغربية ، وخصوصاً الأوروبية لفرض لفظ (Gender) بدل لفظ (sex) التي تنصرف إلى الذكر والأنثى فقط ، وذلك عند الحديث عن حقوق الإنسان أو محاربة التمييز ضد الإنسان أو تجريم أفعال ترتكب ضد الإنسان)) .

خلاصة

وبعد هذا العرض لمخاطر العولمة ، لا يبقى مجال للشك أن الموقف الواجب تجاه العولمة الثقافية والفكرية هو التفاعل الحضاري والتعامل الثقافي الانتقائي بحذر، حفاظاً على عقيدة الأمة وهويتها وأخلاقها من عبث العولمة الفكرية والثقافية.. ولا يتم ذلك إلاّ بإحياء مشروع نهضوي ثقافي شامل يعيد للأمة ثقافتها بثقافتها واعتزازها بتاريخها وفخرها بهويتها ، على أساس الالتفاف حول الإسلام النقي الخالص من شوائب الموروث المتخلف ، بفهم صحيح يضع الثوابت والمتغيرات في مواضعها الصحيحة ، ويوجه الاجتهاد الشرعي العصري توجيهاً سليماً جامعاً بين الأصالة والأسس السلفية ، والاستفادة من المعاصرة النافعة ، وسطاً بين الغلو والإجحاف .. ذلك أن الموقف الراض المنكفي العاجز عن التعامل مع حقبة العولمة ، يحمل من المخاطر على الأمة المسلمة وطمس هويتها وتوهين قيمها وعزلها عن الواقع العالمي الشيء الكثير ، لذلك لا بد من التفكير بامتلاك الوسائل القادرة على حماية الأمة ، والإفادة من وسائل العولمة وطروحاتها لتقديم البديل الإسلامي على المستوى

العالمي .

كما لا بد من تفعيل كل جهود الوحدة التي تقرب الأمة ، حكومات وشعوباً ، من بعضها ، وتقرب الحكام من الشعوب والشعوب من الحكام ، وتصلح بين السياسة والثقافة ، والحكام والعلماء ، وتجمع بين الكتاب والميزان والحديد ، لتعود هذه الأمة إلى مجدها من جديد .. حيث تتمكن من حشد قواها التي تمكنها من استئناف دورها في إحقاق الرحمة بالعالمين.

هذا وحسبنا الله ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .